

Distr.: General
24 March 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم التقرير الذي أُعد عن حلقة العمل السنوية الحادية عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي نظمت يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في مؤسسة غرينتري في مانهاسست، نيويورك (انظر المرفق). وأُعد التقرير النهائي وفقاً لقاعدة تشاثام هاوس، والبعثة الدائمة لفنلندا هي الجهة الوحيدة المسؤولة عنه.

وبناء على الأصداء الإيجابية جداً التي ما برحت تردُّنا سنوياً من المشاركين، ستظل حكومة فنلندا ملتزمة برعاية عقد حلقة العمل هذه سنوياً. وتأمل حكومة فنلندا في أن يساهم هذا التقرير في تحسين فهم ما يتسم به عمل المجلس من تعقيد.

وعليه، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يارمو فينانن

السفير

البعثة الدائمة لفنلندا

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

070414 030414 14-27465 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن
من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة
”بدء العمل بسرعة واقتدار“: حلقة العمل السنوية الحادية عشرة لأعضاء
مجلس الأمن المنتخبين حديثا
٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

مؤسسة غرينتري

ماهناست، نيويورك

نظمت حكومة فنلندا، بالتعاون مع الأستاذ إدوارد س. لاك وشعبة شؤون مجلس
الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، حلقة العمل
السنوية الحادية عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا في ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/
نوفمبر ٢٠١٣.

وتؤدي حلقات العمل السنوية وظيفتين أساسيتين. فهي، أولا وقبل كل شيء،
تساعد على تعريف الأعضاء المنتخبين حديثا بممارسات مجلس الأمن وإجراءاته وأساليب
عمله كي يتسنى لهم ”بدء العمل بسرعة واقتدار“ لدى انضمامهم إلى عضوية المجلس
في كانون الثاني/يناير التالي. وهذه هي الولاية الأساسية والثابتة المنوطة بحلقات العمل.
وثانيا، وهو ما يتضح بشكل متزايد مع مرور الوقت، توفر أيضا سلسلة حلقات العمل
للأعضاء الحاليين فرصة قيمة فريدة للتفكير في عملهم في إطار تفاعلي وغير رسمي.

وتضمن العشاء الافتتاحي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر كلمة ترحيبية ألقاها السفير
يارمو فينانن، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، وكلمة رئيسية ألقاها القاضية لويز
أربور، رئيسة الفريق الدولي المعني بالأزمات والمسؤولة التنفيذية الأولى فيه، وملاحظات
ختامية أدلى بها السفير ليو جياي، الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس
الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وتضمن البرنامج الذي استمر يوما كاملا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ثلاث
جلسات مائدة مستديرة ركزت على المواضيع التالية:

أولا - حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٣: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

ثانيا - أساليب العمل والهيئات الفرعية

ثالثا - الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عام ٢٠١٣.

العشاء الافتتاحي

تناولت لويز أربور في كلمتها الرئيسية مجموعة من المؤسسات والأفكار التي تساعد على تشكيل التفكير المعاصر فيما يتعلق بكيفية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتشمل هذه المجموعة العدالة الجنائية الدولية، والمسؤولية عن الحماية، وحفظ السلام، وسيادة القانون، والمرأة والسلام والأمن. وأكدت أن بعض هذه الأفكار والمؤسسات لم يرق إلى الغاية المنشودة منه وبعضها في حالة فوضى وبعضها الآخر في حالة تغير دائم.

وعزت القاضية أربور إلى مجلس الأمن فضل إحياء مفهوم العدالة الجنائية الدولية بعد نصف قرن من نورمبرغ عندما أنشأ المحكمتين الخاصتين بيوغوسلافيا السابقة ورواندا، وفضل الحفاظ عليه من خلال تفاعلاته مع المحكمة الجنائية الدولية. غير أن التوتر بين السلام والعدالة ظل قائما بغض النظر عن عدد مرات ترديد اللازمة التي تقول إنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم دون إقامة العدالة. وعلقت على ذلك بأن الإحالات من المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية لم تحقق الكثير حتى الآن وتساءلت عما إذا كان إحالة الحالة السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية سوف يسهم في احتمالات التوصل إلى نقل للسلطة هناك عن طريق التفاوض. وإذا لاحظت أن ثلاث دول من الدول الدائمة العضوية في المجلس ليست دولا أطرافا في نظام روما الأساسي، أكدت أن هذا الأمر يثير أسئلة بشأن مدى المساواة أمام القانون، وسلطة المحكمة الجنائية الدولية، والأثر الرادع للإحالات الصادرة عن المجلس إليها. وحاجت ضد تأجيل قضية كينيا، فأعلنت أن حصانة رؤساء الدول ينبغي ألا تمنح لمن وُجهت إليهم اتهامات قبل توليهم السلطة.

وانتقلت القاضية أربور إلى مبدأ المسؤولية عن الحماية، فلاحظت أن تركيزه الأولي على مسؤولية الدولة تحول إلى تشديد على ما للمسؤولية عن الحماية من حد قاطع يتمثل في الرد الدولي الحاسم وفي الوقت المناسب على عدم امتثال الدول باتخاذ إجراءات قسرية عن طريق مجلس الأمن. وقد جعل هذا التحول من المبدأ رهينة للسياسة داخل المجلس. وأضافت قائلة إن استخدام المسؤولية عن الحماية من أجل تغيير النظام في ليبيا تعرض إلى الكثير من الانتقاد، بيد أنه يلزم أن يقر أنصار المسؤولية عن الحماية ونقادها بأنه من الصعب حماية السكان من زعيم مجرم دون تغيير النظام. وأشارت إلى أنه على الرغم من أنه من السابق لأوانه التنبؤ بمسار المسؤولية عن الحماية مستقبلا، فإن الحالة في الجمهورية العربية السورية تعني أن مؤسساتنا ومبادئنا لا ترقى إلى متطلبات عصرنا.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، أشارت إلى أن الحكومات المضيفة أثبتت في أحيان كثيرة جدا أنها جزء من المشكلة. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، ينبغي أن يقترن الدعم العسكري الدولي المقدم إلى القادة الجدد بالضغط من أجل الإصلاح بهدف التخفيف من حدة المحنة التي يعيشها السكان. إن حفظ السلام ليس بديلا للإصلاح السياسي. غير أنه ليس ثمة كثير من الشك في أن قواعد الاشتباك الرادعة واستخدام القوة يمكن أن يحدثا فرقا في بعض الحالات، حسب ما يتضح من نجاح لواء التدخل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري تقليل الخسائر في صفوف المدنيين إلى أدنى حد ممكن وألا تصبح قوات الأمم المتحدة الذراع القوية لحكومات ضعيفة.

وعلمت القاضية أربور قائلة إن سيادة القانون هي المسألة الأثيرة لديها، وأكدت على العمل الواسع النطاق الذي اضطلع به الفريق الدولي المعني بالأزمات فيما يتعلق بالحاجة إلى بناء مؤسسات سيادة القانون في الدول الهشة. غير أن الاهتمام الدولي يترع نحو التركيز على الانتخابات أكثر من تركيزه على صون ما تقوم به البرلمانات من عمل تشريعي. وينبغي أن يُنظر إلى سيادة القانون بوصفها إطارا أوسع من إصلاح قطاع الأمن وإنفاذ القانون، بالرغم من أهمية هذين الأمرين. ولأحظت أن الحكومات الديمقراطية التي تواجه مقصلة إعادة الانتخاب قد تجد صعوبة في التفكير بشأن الأجل الطويل، وعلمت على ذلك قائلة إن الدول الدائمة العضوية هي الدول الأعضاء في مجلس الأمن التي قد يتعين عليها أن تمارس دور القيادة فيما يتعلق بمسائل سيادة القانون.

ووفقا للقاضية أربور، حقق مجلس الأمن، من خلال قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الكثير، بما في ذلك وضع مسألة المرأة والسلام والأمن على الخريطة. غير أن تركيزه المزدوج على مسألة تعرض المرأة للإيذاء في النزاع المسلح وعلى الدور الذي تضطلع به المرأة في إحلال السلام شكّل نظرة مثالية للمرأة بوصفها إما ضحية أو ملاك، مع التغاضي عن دورها كمناصرة للقضايا تعمل على دعم برامج سياسية أو اجتماعية محددة. وعندما يكون عاقدو الصفقات هم من يحملون السلاح، يمكن ببساطة أن يؤدي إشراك المرأة في عقد الصفقة إلى تعزيز القالب النمطي السائد عن المرأة بأنها لا تعالج إلا المسائل الناعمة. وفي الانتفاضات العربية، على سبيل المثال، تحتاج الناشطات إلى دعم أدوارهن المزدوجة بوصفهن نساء وبوصفهن مواطنات ناشطات. ومضت تقول إنه ينبغي توخي اليقظة لتجنب إدامة القوالب النمطية، مثل الإشارة إلى النساء والأطفال "الأبرياء" عندما لا يكون الوصف مناسباً.

وفي الختام، قارنت القاضية أربور بين التقدم التكنولوجي المذهل المحرز في السنوات الأخيرة والجمود الذي يأسر عددا كبيرا من المؤسسات الوطنية والدولية الرئيسية. وحثت المشاركين على التخلص من الكلل المتفشي الذي يحبط الابتكار والتفكير بطريقة جديدة في المؤسسات الدولية الرئيسية، بدءا بمجلس الأمن. وفي أعقاب الكلمة الرئيسية، جرت مناقشة تفاعلية مفعمة بالحياة بين المشاركين.

وأدى السفير ليو جيانبي، بصفته رئيس مجلس الأمن، بملاحظات ختامية. وأعرب عن شكره لحكومة فنلندا على ما تقدمه من دعم منذ فترة طويلة لحلقات العمل المعنونة ”بدء العمل بسرعة واقتدار“. وتوفر حلقات العمل، في رأيه، منبرا جيدا للتقييم والنقاش والتواصل.

وعلق السفير ليو قائلا إن المسائل التي يتناولها مجلس الأمن أصبحت أكثر شمولاً وأكثر ترابطاً فيما بينها. وما برح المجلس يبدى فعالية سواء في التعامل مع صون السلام والأمن الدوليين في العديد من المناطق أو في النظر في المسائل المواضيعية الأوسع نطاقاً. ويتمثل الهدف المنشود في تحسين أداء المجلس في معالجة كلتا المجموعتين من المسائل. وحث المشاركين على الإقرار بأن المسائل المعروضة على المجلس تشكل جزءاً من شبكة أوسع نطاقاً من المسائل، يتعلق بعضها بعمل هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وخلص إلى القول بأن المجلس ينبغي أن يركز على معالجة المسائل التي أنشئ بهدف تناولها، وأن يحيل المسائل الأخرى إلى غيره من أجهزة الأمم المتحدة.

الجلسة الأولى

حالة مجلس الأمن في عام ٢٠١٣: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

مديرة المناقشة

السفيرة سيلفي لوكا

الممثلة الدائمة للكسمبرغ

المعلقون

السفير فيتالي إ. تشوركين

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

السفير أوجين - ريتشارد غاسانا

الممثل الدائم لرواندا

السفيرة سامانثا باور

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة

تضمنت المسائل التي نوقشت في الجلسة الأولى ما يلي:

- ما هو مدى نجاح المجلس عام ٢٠١٣ في المساعدة على صون السلام والأمن الدوليين؟ ولماذا؟ وما هي أفضل وسيلة لتحقيق الوحدة داخل المجلس؟ ولماذا؟ وما أهمية ما حققه المجلس في عام ٢٠١٣ مقارنة بما حققه في عام ٢٠١٢ أو في السنوات السابقة؟
- وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، لماذا كانت الوحدة ممكنة عند التوصل إلى القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ولكن كانت بعيدة المنال سابقاً؟ وما الذي تبينه هذه التجربة بشأن آفاق الحفاظ على درجة ما من الوحدة في سياق محاولة تحقيق السلام والعدالة في الجمهورية العربية السورية في السنة المقبلة؟ وهل بوسع المجلس أن يضطلع بدور أكبر في دعم وتيسير وتشجيع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام في الجمهورية العربية السورية؟
- وما هي التحديات التشغيلية التي يرجح أن تواجه المجلس وهو يعمل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في التحقق من نوعية الأسلحة الكيميائية التي تملكها الجمهورية العربية السورية وفي تدمير هذه الأسلحة؟
- وهل يمكن القيام بمزيد من العمل لوقف الكارثة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية وفيما حولها؟ وما هي التحديات المتعلقة بحماية البشر التي يرجح أن تنشأ مع استمرار النزاع هناك وهل هناك المزيد مما يمكن للمجلس أن يقوم به لثني مختلف الجهات الفاعلة في الجمهورية العربية السورية عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؟
- وما هي الأعمال الإضافية التي يمكن القيام بها للحد من تدفق الأسلحة من ليبيا إلى كل من شمال أفريقيا والشرق الأوسط؟ ما هي الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الحالة فيما يتعلق برقابة المجلس باستمرار على الحالات القطرية التي يتناولها؟

- وما هو مقدار التشجيع الذي ينبغي أن يستمد من تحسن الظروف الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ وهل هذا التحسن مستدام؟
- وما هي الأماكن الأخرى التي حقق المجلس فيها نتائج جيدة نسبيا في عام ٢٠١٣: هل هي مالي؟ كينيا؟ الصومال؟ حالات أخرى؟
- وما هي احتمالات تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في الأشهر المقبلة؟ وهل يلزم اتخاذ تدابير إضافية؟
- وما مدى نجاح مفهوم مكاتب بناء السلام المتكاملة، على نحو ما هو مطبق في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، في الممارسة العملية؟ وهل ينبغي تشجيع هذا النهج في أماكن أخرى؟
- وخلال عام ٢٠١٣، هل كان أداء المجلس أفضل مما كان عليه في الماضي فيما يتعلق بتوقع نشوء الأزمات واتخاذ الإجراءات الوقائية في الوقت المناسب؟ وهل كانت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة الأمانة العامة على الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية مفيدة في هذا الصدد؟ وهل كان أداء قنوات تنبيه المجلس جيدا؟ وما هي الخطوات الأخرى التي ينبغي النظر فيها؟
- وكيف يمكن تحسين التعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وجامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؟ وماذا عن علاقة المجلس مع المحكمة الجنائية الدولية؟
- وبالنظر إلى استمرار عمل المجلس في عدد من المسائل المواضيعية الرئيسية، مثل المرأة والسلام والأمن، والأطفال والتزاع المسلح، والعدالة، وسيادة القانون، والإفلات من العقاب، كيف ينبغي تقييم نتائج هذه الأعمال؟ وهل يمكن ربط هذه الجهود على نحو أوثق بأعمال المجلس المتعلقة بحالات بعينها وبالهدف الشامل المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين؟ وهل يلزم القيام بالمزيد من المتابعة العملية؟
- واستشرافا للمستقبل، ما هي التحديات الجغرافية السياسية، والبيئية، والديمقراطية والاستراتيجية، والمتعلقة بالموارد التي يرجح أن تكون أكثر أهمية في تحديد جدول أعمال المجلس؟

تقييم أداء مجلس الأمن في عام ٢٠١٣

حدد عدد من المشاركين حالات ومسائل كان فيها أداء مجلس الأمن جيدا نسبيا أو ضعيفا في عام ٢٠١٣. وعلق كثيرون قائلين إن أداء المجلس كان إجمالا جيدا إلى حد معقول فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين على مدار السنة بالرغم من الانقسامات العميقة والمستمرة بشأن بعض المسائل البارزة. ولم يكن هناك سوى القليل من الخلاف بشأن شكل الحصيلة النهائية أو بشأن المكاسب أو الخسائر في كل حالة من الحالات. وأشار أحد المتكلمين إلى أن حلقات العمل المعنونة "بدء العمل بسرعة واقتدار" أصبحت على مر السنين جلسة الاختتام غير الرسمية لأعمال المجلس في نهاية العام.

ووفقا لما ذكره أحد المحاورين، فإن الجهود التي يبذلها المجلس تحقق نجاحا نسبيا في مالي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، واليمن، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الحالة الأخيرة، رد المجلس بسرعة وبشكل موحد على قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق القذائف، حيث اعتمد جزاءات مشددة. وجُعِلت الولاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر ردعا، بزيادة التركيز على حماية المدنيين، في حين اعتمد نهج أكثر شمولاً في مالي. وأشار متكلم آخر إلى ضرورة استخلاص الدروس من نجاحات المجلس وإخفاقاته، وعلق على السبب في أن العملية الانتقالية في اليمن تسير بسلاسة أكثر بكثير من العملية الانتقالية في ليبيا، فقال إن في اليمن، تمكن بمهارة وسيط موفد من الأمم المتحدة، بدعم من وجود دولي صغير نسبيا في الميدان، من إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في حوار متواصل بدعم سياسي قوي ومستمر من مجلس الأمن. وأضاف المشاركون قائلا إن المجلس كان دوما على استعداد لتغيير نهجه في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتجريب شيء جديد، وفي مالي، كما هو الحال في أماكن أخرى في أفريقيا، تقوم فرنسا بدور رائد وأعربت عدة دول أفريقية عن استعدادها لتقديم القوات الضرورية. واتفق عدد من المعلقين على أن مالي تدخل في نطاق قائمة النجاحات النسبية، وأنشؤا على ما تظلم به فرنسا والبلدان المجاورة، مثل المغرب، من دور حاسم. وأثنى أحد المتكلمين على المجلس ليس فحسب لما قام به من عمل في مالي، التي شكل فيها إجراء الانتخابات خطوة مشجعة، بل أيضا لما يبذله من جهود على نطاق أوسع لوقف انتشار الإرهاب في شمال أفريقيا.

وأضاف مشاركون حاليين آخرين إلى قائمة النجاحات النسبية خلال عام ٢٠١٣. وتمثلت إحداها في جهود المجلس السريعة والجماعية الرامية إلى إضافة بلدان جديدة إلى البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في الجولان، التي كانت تواجه أزمة ناجمة عن العنف في الجمهورية العربية السورية وتدفقات اللاجئين منها. وتمثلت

الأخرى في الإجراء الذي اتخذته المجلس، والذي أُعرب عنه في القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، لإدراج المسائل المتبقية بين العراق والكويت في إطار ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وإبعادها بالتالي عن التزامات الفصل السابع ورفعها بشكل شبه تام في نهاية المطاف من جدول أعمال المجلس. وأكدت هذه التجربة الحاجة إلى وضع بند ينص على إنهاء عمليات السلام أو استراتيجية خروج لها، من قبيل العمليات التي أنجزت عملها عموماً في غرب أفريقيا. ووفقاً لما ذكره المتكلم، كانت المسألتان الوحيدتان اللتان تم رفعهما من جدول أعمال المجلس في السنوات الأربع الماضية هما نيبال وتيمور - ليشتي، في حين أضيف العديد من المسائل الجديدة.

وأحرز أيضاً المجلس تقدماً في عام ٢٠١٣ فيما يتعلق ببعض المسائل المواضيعية، وفقاً لما ذكره عدد من المحاورين. وعلق أحد المشاركين قائلاً إن عدد النجاحات تجاوز عدد الإخفاقات فيما يتعلق بالمسائل المواضيعية في عام ٢٠١٣، وذكر أن المجلس أكد مجدداً قلقه إزاء حماية المدنيين من خلال إصدار عدد من القرارات والبيانات الرئاسية ذات الصلة. واستعاد البيان الرئاسي المتعلق بالأطفال والتزاع المسلح وحدة المجلس بشأن هذا الموضوع، التي عمت كذلك في عدد من القرارات المتعلقة بحالات بعينها. وأضاف المتكلم قائلاً إنه يمكن القيام بأكثر من ذلك لنشر مستشارين في مجال حماية الأطفال واستخدام جميع الأدوات التي يملكها المجلس وإشراك الجماعات المسلحة في هذه المسائل. وفي معرض الإشارة إلى اعتماد قرارين بشأن المرأة والسلام والأمن (القراران ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣))، عارض المتكلم التعليقات التي أدلت بها لويز أربور في العشاء الافتتاحي والتي تقول إن المرأة تصنف في قوالب نمطية بوصفها إما ضحية أو ملاك. وأشار إلى تعزيز استراتيجيات حفظ السلام التي يعتمدها المجلس من خلال الجهود التي بذلها الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، وإصدار قرار مواضيعي (القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣))، واعتماد نهج متعددة الأبعاد في عمليات نشر قوات حفظ السلام، بما في ذلك الاستفادة بالشكل المناسب من ولايات إنفاذ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)) وفي مالي (انظر القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)). ووافق معلق آخر على أن المناقشات المواضيعية يمكن أن تكون مفيدة، وأشار إلى أن مجرد التكلم عن هذه المسائل لا يكفي. فعلى سبيل المثال، ينبغي تمكين الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها من إسداء المشورة إلى المجلس ككل بشأن حالات النزاع في المنطقة.

وحدد عدد من المتكلمين حالات لا تزال تشكل تحديات للمجلس وينبغي ألا يتواصل مجرد تصنيفها بوصفها إخفاقات أو نجاحات. ورأى أحد المندوبين أن ثمة ثلاثة اختبارات هامة للغاية معروضة على المجلس في هذه المرحلة هي مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. وقد تكون جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصفها دولة فاشلة، تشهد مرحلة ما قبل الإبادة الجماعية. وأقر أحد المشاركين بأن جمهورية أفريقيا الوسطى دولة فاشلة ووصف الحالة فيها بالمأساة التي تتوالى فصولها. وبالرغم من امتنان المجلس ككل للجهود الفرنسية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة، سيُحكم على المجلس بأسره على أساس ما إذا كان قادرا على تعزيز طريقة عمله هناك. وأكد متكلم آخر أن المحاولات التي جرت في وقت سابق داخل المجلس لتوجيه الانتباه إلى التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى حرفت عن مسارها بفعل الشواغل إزاء الأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية.

ودفع أحد المعلقين بالقول إنه على الرغم من أن جمهورية جنوب السودان بعيدة عن كونها قصة نجاح، فالمجلس قد بدأ في اتخاذ موقف أكثر حزما، ودعا الحكومة إلى الوفاء بمسؤولياتها عشية تزايد التقارير عن ارتكاب أعمال وحشية ومضايقات، وتنامي عمليات النزوح. ويتعين وقف تأويل الشك لصالح جنوب السودان. وهذه إحدى الحالات التي يمكن فيها أن يُحدث تعبير مجلس الأمن عن القلق فرقا حقيقيا. ومضى المتكلم يقول إن أحد التحديات الأخرى التي يواجهها المجلس سيكون في أفغانستان، حيث قد يتعين تعديل ولاية الأمم المتحدة ومهمتها مع اقتراب الوجود الأمني الدولي من نهايته. وأشار أحد المشاركين إلى ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأستاذ لاك، فقارن الكيفية التي قرر أن يتصرف بها المجلس في حالتين من أكثر الحالات المعروضة عليه تحديا: جمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية. ففي الحالة الأولى، اختار المجلس أن يكون مبتكرا وأن يخاطر بمخاطرة محسوبة من خلال الإذن باتخاذ إجراءات إنفاذ، وحقق نتائج مشجعة.

وحدد عدد من المحاورين الجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى بوصفهما أبرز إخفاقات المجلس. ودعا أحدهم الجمهورية العربية السورية التحدي الأساسي الذي يواجهه المجلس في عام ٢٠١٤. وأكد آخر أن الجمهورية العربية السورية تمثل، فيما يتعلق بالمجلس، إخفاقا أمنيا وسياسيا وإنسانيا عميقا. ويتناقض بشكل صارخ الحسم الذي تصرف به المجلس فيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية مع عدم قدرته على إحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية الأخرى هناك. ووفقا لما ذكره متكلم ثالث، فإن فشل المجلس في الجمهورية العربية السورية واسع النطاق، بل هو منهجي. فقد عجز المجلس عن الوفاء بوعده الذي قطعه في عام ١٩٤٥ بأن يكون أداة

للسياسة لأنه لم ينجح في الإبقاء على مشاركة الدول الكبرى في أعماله بطريقة بناءة. وعلق مندوب آخر بالقول إنه بعد سنتين من المناقشات المكثفة، ينبغي لأعضاء المجلس أن يمتنعوا عن جلد الذات بشأن مسار الأحداث في الجمهورية العربية السورية لأنه في الواقع لم يكن ممكناً لأي بيان يصدره المجلس أو خطوة إجرائية يتخذها حل النزاع الدائر هناك. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأعضاء الجدد ألا يتوهموا بأنهم سيكونون قادرين على حل هذه المشكلة. وينبغي أن يراعي أي تقييم يجري، بالإضافة إلى طريقة التفاعل بين أعضاء المجلس، مواقف حكومة الجمهورية العربية السورية وخصومها، وكذلك مواقف حيران الجمهورية العربية السورية، الذين يتأثرون من جراء تدفقات الأسلحة واللاجئين. وتساءل المشارك عما إذا كان التدخل العسكري بموجب الفصل السابع للأغراض الإنسانية سيكون أمراً ممكناً أو ناجحاً؟ ومضى المشارك يقول إن الوقت قد حان للتطلع إلى المستقبل. وتساءل عما إذا كان التوصل إلى اتفاق بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في جنيف هو النموذج الأمثل الذي يتعين الأخذ به؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل بوسعهما أن يجدا طريقة لنقل التطورات إلى المجلس بكامل هيئته، وليس إلى الأعضاء الدائمين فقط؟ فعلى سبيل المثال، يستطيع البلدان اللذان يتوليان زمام المسألة إعلام الرئيس بالتطورات، ومن ثم يمكنه بدوره أن يعلم الأعضاء غير الدائمين بها.

ورداً على التأكيد بأنه كان هناك القليل مما يمكن أن يقوم به المجلس للتأثير في الأحداث في الجمهورية العربية السورية، قال أحد المتكلمين إن المجلس كان يمتلك تأثيراً أكبر قبل سنتين، لكنه لم يكن قادراً على الاتفاق على طريقة استخدامه. وكانت الأمور تبدو بطريقة مختلفة في المراحل الأولى من النزاع، لكن الفرصة ضاعت من خلال تقاعس المجلس. ورأى مشارك ثان أن أهم قرار اتخذ في عام ٢٠١٣ هو بالتأكيد القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) المتعلق بالأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وينبغي أيضاً عدم التقليل من شأن البيان الرئاسي لمجلس الأمن عن إيصال المساعدات الإنسانية. وتنبأ هذا المتكلم بأن يتم حل النزاع في الجمهورية العربية السورية في النصف الأول من عام ٢٠١٤. وأقر عدد من المندوبين بأن القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يشكل خطوة هامة إلى الأمام.

وبالإضافة إلى النزاعين المتصاعدين الحدة في الجمهورية العربية السورية وجمهورية أفريقيا الوسطى، اقترح أحد المشاركين إضافة الأزمة التي طال أمدها في دارفور إلى قائمة إخفاقات المجلس. ويُنفق هناك الكثير من المال والجهد دون تحقيق نتائج تذكر، حيث لا يزال إقليم دارفور منطقة كوارث أيا كانت طريقة النظر إليه. ويلزم إجراء استعراض أساسي لاستراتيجية المجلس المتبعة هناك. ووافق محاور ثان على الحاجة الملحة إلى إجراء استعراض من

هذا القبيل، وعلق قائلاً إن الكثير قد استخلص من البعثة التي أوفدها المجلس إلى دارفور. فعلى سبيل المثال، بدا أن بعثة الأمم المتحدة تقوم هناك ببناء مجمع تسوق وهياكل أساسية أخرى طويلة الأجل في الوقت الذي لا تتعدى فيه مدة الولاية سنة واحدة. ووفقاً لما ذكره مشارك آخر، مثلت الحالة في السودان وجنوب السودان، بما في ذلك ولايتا النيل الأزرق وجنوب كردفان، إحدى أسوأ إخفاقات المجلس على الرغم من كثرة الاهتمام والجهد. وأضاف أحد المتكلمين تأجيل مفاوضات السلام في الشرق الأوسط إلى قائمة إخفاقات المجلس في عام ٢٠١٣، معرباً عن إحباط بلده إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق سلام دائم في المنطقة.

وأشار عدد من المتكلمين إلى أن علاقات المجلس مع المؤسسات والهيئات الحكومية الدولية الأخرى تحتاج أيضاً إلى بعض التحسين. وعلق أحد المشاركين قائلاً إنه لم يُحرز إلا القليل من التقدم في تطوير العلاقة مع لجنة بناء السلام، ويرجع ذلك جزئياً إلى المخاوف والتنافس بين المؤسسات. وقد حالت هذه العقبات دون اتباع نهج قائم على قدر أكبر من التعاون يكون من شأنه الاستفادة من جوانب التكامل الطبيعية بين حفظ السلام وبناء السلام باعتبارهما عنصريين أساسيين من عناصر استراتيجية أكثر شمولاً وتكاملاً. ويمكن أن تكون لجنة بناء السلام مفيدة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات الخروج، وينبغي أن يستخدمها المجلس بقدر أكبر. وعلى الرغم من أن العلاقة المتطورة بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية أفضت إلى إجراء قدر أقل من المناقشات مقارنة بما جرى في حلقات العمل المعنونة "بدء العمل بسرعة واقتدار" التي نظمت في الآونة الأخيرة، أشير إلى أن الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية لا تزال تشكل أداة هامة من أدوات مكافحة الإفلات من العقاب، وسمة بارزة من سمات عمل المجلس، بغض النظر عن حالة كينيا. والمرجح أن يستمر الحال نفسه في عام ٢٠١٤، حيث سيصبح ١١ عضواً في المجلس دولاً أطرافاً في نظام روما الأساسي.

وعلى الرغم من أن الشكاوى المتعلقة بمجلس الأمن لا تزال تُسمع في الجمعية العامة، أشير إلى أن المناقشة التي تناولت تقرير المجلس السنوي إلى الجمعية في الآونة الأخيرة بينت أن هناك اهتماماً كبيراً لدى أعضاء الأمم المتحدة عموماً بعمل المجلس. وأظهر التقرير، مرة أخرى، أن المجلس لا يزال الجهاز الحكومي الدولي الأكثر فعالية في منظومة الأمم المتحدة وأحد أكثر المؤسسات فعالية في العالم بأسره. واتفق آخرون على أنه مهما يكن قدر النجاح الذي حققه المجلس عموماً، فإن التكاليف الإنسانية والسياسية الناشئة عن أخطائه قد تكون كبيرة جداً نظراً إلى محورية الولاية المنوطة بالمجلس، وأكد أحد المشاركين على هذا الأمر.

ويواجه أيضا المجلس أسئلة تتعلق بالمصادقية من الجماهير والعواصم، لأن إخفاقاته تبدو أكثر بروزا من نجاحاته. وبالمثل، أشار عدة متكلمين إلى تزايد وتيرة الاجتماعات، وتوسع نطاق جدول الأعمال، وزيادة عبء العمل الملقى على عاتق المجلس، لا سيما مقارنة بالثمانينات من القرن الماضي. وأشار إلى أن المجلس هو إلى حد ما ضحية نجاحه، نظرا إلى أن التوقعات المعلقة على أدائه تتزايد حتى إلى ما يتجاوز الولاية المنوطة به بموجب الميثاق في بعض الحالات.

التحديات المقبلة

وفقا لما عبّر عنه عدة مشاركين، لا تزال علاقات المجلس المتنوعة الآخذة في التطور مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية تمثل تحديا من حيث مفاهيمها وطريقة تنفيذها، مما يستدعي إخضاعها لمزيد من التفكير والمناقشة. ومن بين الأسئلة المطروحة، سؤال عن كيفية تعزيز فعالية الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، وآخر عن كيفية تحديد المنظمة التي ينبغي أن تُمسك بزمام المبادرة في كل حالة. ويرى أحد المتكلمين، أن الفعالية ينبغي أن تكون العامل الفاصل في هذا الصدد. وحث مناقش آخر المجلس على اتخاذ نهج يعتمد بقدر أكبر على الجهد الإقليمي في حل البنود المدرجة على جدول أعماله، مشيرا إلى أن معظم هذه البنود يخص بلدا بعينه ويتناول مسائل تخص أفريقيا أو الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال تجرى الرقابة على التدفقات النقدية على مستوى البلدان، رغم كونها ظاهرة عالمية النطاق. وإذا عولجت هذه المسائل باعتبارها مجرد مسائل تخص البلدان دون إخضاعها للنظر من منظور إقليمي، فستبقى ببساطة احتمالات انتقالها من بلد إلى آخر كبيرة. وعندما يسعى المجلس إلى حل مشكلة معينة في بلد واحد دون غيره، فيُحتمل أن تعود المشكلة نفسها للظهور في باقي البلدان. ويجب على أعضاء المجلس أن يكتفوا النظر في كيفية اعتماد مثل هذا النهج الإقليمي وشبه الإقليمي تجاه المشاكل المدرجة في جدول أعماله خلال عام ٢٠١٤. وأعرب أحد المشاركين عن تأييده لهذه النقاط واستشهد بنقاط مماثلة أوردها الأستاذ لوك في ورقة المعلومات الأساسية، ثم أكد أن المجلس بدأ في تبني رؤية إقليمية نوعا ما في تعامله مع الأوضاع المعقدة، كالوضع في مالي، التي تؤججها مشاكل على نطاق المنطقة بأسرها. وقد تتسبب المشاكل العابرة للحدود الوطنية، مثل الفقر والمرض وعدم التكافؤ في الحصول على الخدمات الأساسية، ونقص الموارد والغذاء والمياه، في تعرض الأمن في شتى أنحاء المناطق لآثار سلبية.

وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة تسليح المجلس بالمهارات التي تمكنه من تكييف أوضاع البعثات مع الظروف المتغيرة ومن اتخاذ إجراءات تصحيحية في منتصف الطريق وفقا لمقتضيات الضرورة. وبعد أن استرجع أحد المشاركين ما حدث في عام ٢٠١٣، علق قائلاً إنه اتضح بجلاء صعوبة إجراء تقييم صائب من شأنه تحديد ما كان فعالاً وما لم يكن كذلك، وصعوبة إدخال التعديلات اللازمة على أي عملية حفظ السلام أو بعثة سياسية في منتصف الطريق. ورغم أنه لا ينبغي أن نتوقع أن تسير جميع الأمور على الوجه الأمثل عندما يحين وقت تحديد الولايات، فغالبا ما تهدر مثل هذه الفرصة التي يمكن استغلالها في إجراء استعراضات متأنية وفي إعادة التفكير. وبالمثل، يجد المجلس صعوبة في سحب البعثات وإعادة صياغة النهج غير الناجعة. وفي معرض إعراب أحد المحاورين عن اقتناعه بضرورة زيادة فعالية عمليات الاستعراض بهدف استخلاص الدروس المستفادة، أكد على ضرورة تعديل الولايات لكي تتناسب مع الظروف المتغيرة على أرض الواقع. وقال إنه قد تحققت فائدة كبيرة من الممارسة التي اتبعها المجلس بإيفاد بعثات إلى الأماكن المثيرة للقلق، حيث أسهم ذلك في تعميق وعي أعضاء المجلس بما يجري على أرض الواقع. ومع ذلك، فليس من السهل التحلي بالمرونة في إعادة صياغة ولايات معقدة حددت معالمها قرارات يصل عدد فقرات منطوقها إلى ٥٥ فقرة. وبدلاً من ذلك، ساد في كثير من الأحيان اتجاه نحو إضافة بضع فقرات تعالج المسائل المواضيعية وقت تحديد الولايات.

وأعرب اثنان من المتكلمين عن أسفهما إزاء عدم تحسن كفاءة المجلس في تنفيذ العمليات الانتقالية وفي الاستجابة للحالات الطارئة. وعلق أحدهما قائلاً إن الأمم المتحدة ببساطة لا تعرف كيف تنفذ مثل هذه المهام. فربما يحذر الأمين العام مثلاً من أن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى أصبح حرجاً. غير أن الأمر يستغرق ثلاثة أشهر على الأقل لتشكيل بعثة لحفظ السلام ونشرها هناك. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (عملية أرتيميس) وشرق تشاد، نشر الاتحاد الأوروبي عمليات انتقالية قبل وقت طويل من بدء الوجود الفعال لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كلا المكانين. فهل تستطيع بلدان أخرى أن تنشر مثل هذه العمليات الانتقالية؟ هذه المسألة ينبغي أن تخضع للدراسة من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة وشركاء المجلس الآخرين. وفي سياق إعراب مشارك آخر عن اقتناعه بضرورة تعزيز المرونة في حالات الطوارئ، أكد على ضرورة توثيق الرصد وزيادة المساءلة وتطبيق نظام للضوابط والموازن داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام. والمجلس في حاجة إلى أن يخضع للمساءلة كل من الأمانة العامة والأفراد الذين يجري نشرهم في الميدان لتنفيذ هذه العمليات. وبعد أن أشاد المتكلم بالقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الصادر بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، استفسر عن السبب وراء

استغرق سنوات عديدة وإنفاق مليارات الدولارات للخروج. يمثل هذا النهج العقلاني لمعالجة المشاكل المستعصية هناك.

ودار قدر كبير من النقاش بشأن نقص الموارد البشرية والمادية اللازمة لنشر عمليات حفظ السلام متعددة والافتقار إلى قيادة عالية الجودة في الميدان وإلى الخبرة في الشؤون العسكرية داخل المجلس نفسه. وبعد أن وجه أحد المتكلمين الانتباه إلى أن التكلفة السنوية لعمليات حفظ السلام يمكن أن تتخطى عتبة ما قيمته ثمانية مليارات دولار في عام ٢٠١٤، حذر من احتمال حدوث نقصان في القوات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات الواقعة تحت ضغوط شديدة وفي التمويل المقدم من الجهات المانحة الرئيسية. وسيكون الأمر مؤسفا إذا حالت هذه القيود دون تنفيذ إجراءات فعالة لمواجهة الأزمة المتصاعدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولا يوجد خيار سوى تحسين استغلال الموارد الشحيحة، وإعادة تشكيل بعض البعثات وتقليص البعض الآخر الذي لم يحقق فعالية أو الذي لم يعد وجوده ضروريا. وبعد أن أشار مشارك آخر إلى التوسع في عدد عمليات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، تساءل عما إذا كانت الضرورة تقتضي نشر بعثات في كل هذه الأماكن في وقت واحد. وعلق متكلم ثالث قائلا إن نشر قوة قوامها ١٢٠ ٠٠٠ جندي يترتب عليه تكلفة إجمالية غير معقولة، رغم التحيز الذي يشوب جدول الأنصبة المقررة وصعوبة إدراك الضرورة التي تستدعي نشر كل هذا العدد من الكنائب في بعثات تعتبر في مجملها بعثات رصد ومراقبة. وفي أحيان كثيرة، يكون هناك افتقار إلى المهارات اللغوية ذات الصلة، ولا تفتح مكاتب الكنائب أبوابها على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ولا تُستخدم التكنولوجيا الحديثة بشكل كاف، ولا تُلبّي الهياكل الأساسية المحلية احتياجات العمليات الدولية. وفيما يبدو، فإن عدد المدنيين العاملين مع البعثات، البالغ زهاء ٣٠ ٠٠٠، زائد عن الحاجة، غير أن الأمانة هي التي تتحكم في هذه المسألة، وليس المجلس. فيبلغ مثلا عدد موظفي العلاقات العامة في جوبا ١٥٠ موظفا ويبلغ العدد الإجمالي للمدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان حوالي ٣ ٠٠٠ مدني.

وارتأى أحد المشاركين في المناقشة أن تغيّر التكتيكات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أظهر أهمية وجود قادة للقوات وممثلين خاصين للأمين العام يتسمون بالديناميكية على الأرض في البعثات الصعبة. وارتأى متكلم آخر أن كفاءة قيادة القوات هي العامل الحاسم وليس عدد هذه القوات. وأن هذا هو العامل الذي ينبغي أن تتمحور حوله جهود المجلس والأمانة. ورد معلق ثالث قائلا إنه صحيح أن الممثلين الخاصين للأمين العام وقادة

القوات يضطلعون بدور حاسم، لكن رؤسائهم هم أعضاء المجلس الذين ينبغي أن يكفلوا خضوع هؤلاء الممثلين والقادة للمساءلة.

ووفقا لما أعرب عنه أحد المتكلمين، ينبغي للمجلس أن يتدبر بشكل أعمق في مدى ملاءمة وفعالية عمليات حفظ السلام التي يأذن بها. ورغم أن المجلس يفتقر إلى الخبرة العسكرية، فهو مكلف بأن يتخذ قرارات عسكرية دون أن يحصل على مشورة عسكرية مناسبة. ويفتقر الأعضاء إلى المعلومات الهامة ولا يتلقون التقارير إلا بعد حذف المعلومات السرية منها. فمثلا، كيف يتسنى لأعضاء المجلس أن يحكموا على مدى جدوى ما يضطلعون به في جمهورية أفريقيا الوسطى من المنظور العسكري؟ ورغم أن البعض قد حذر من عسكرة المجلس بحجة أنه لا ينبغي أن يصبح نسخة ثانية من حلف شمال الأطلسي، فإن المجلس كان يُنفذ عمليات عسكرية حقيقية في مالي وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ويحتمل أن ينفذ عمليات كهذه في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلّق مندوب آخر قائلا إنه صحيح أن الدبلوماسيين العاملين في خدمة المجلس هم بصفة عامة من المدنيين الذين يتصفون بقلّة الخبرة العسكرية أو المعرفة المباشرة بما يجري في الميدان. وليس لديهم خيار سوى أن يأخذوا التقارير الواردة إليهم من الأمانة على علاقتها، رغم أنهم لا يملكون تأكيدات على أن الأمانة نفسها قد اطّلت على معلومات وافية. غير أن النظام المعيب لاتخاذ القرارات في المجلس يعتبر بديلا أفضل من شيوع الفوضى أو من قيام الطرف الأقوى باتخاذ إجراءات أحادية الجانب.

ودار نقاش حيوي بشأن السبل التي من شأنها زيادة إسهام العسكريين المحترفين في مداورات المجلس. وبصرف النظر عن تسميتها عما إذا كانت تُسمى استخبارات أم معلومات، فقد اتفق العديد من المندوبين على أن المجلس يحتاج في الحالات الهامة إلى زيادة درجة استيفاء وموثوقية ودقة توقيت المعلومات التي يحصل إليها بشأن التطورات الأمنية والخيارات المتاحة. ولاحظ أحد المتكلمين أن لجنة الأركان العسكرية أجرت مناقشات مثمرة بشأن الوضع الأمني في مالي، وأن وفدها قد استفاد من اجتماعاته مع قائد القوة في جنوب السودان، وأن الاجتماع السنوي الذي يعقده الأمين العام مع قادة القوات التابعة للأمم المتحدة يمكن أن يكفل فرصة مُبشّرة بتفاعلهم مع أعضاء مجلس الأمن. واتفق العديد من المشاركين على أنه سيكون من المفيد للغاية أن يعقد المجلس اجتماعا مفتوحا مع قادة القوات عندما يزورون نيويورك للقاء الأمين العام. وبعد أن أعرب أحد المحاورين عن تأييده لهذا الاقتراح، واقترح أن يشارك قادة القوات المعنيون، عن طريق التداول بالفيديو إذا لزم الأمر، عندما يجتمع المجلس و/أو البلدان المساهمة بقوات مع الممثلين الخاصين للأمين العام. ورأى مشارك آخر أنه قد يكون من الملائم أيضا أن يشارك مفوضو الشرطة في تلك

الاجتماعات، واتفق معه آخرون في هذا الرأي. وفي الختام، اتفق المشاركون على ثلاث نقاط، باعتبارها نتائج حلقة العمل الحادية عشر من سلسلة حلقات ”بدء العمل بسرعة واقتدار“، هي (أ) ترتيب اجتماع سنوي لقادة القوات مع أعضاء مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه عند زيارتهم نيويورك للقاء الأمين العام؛ (ب) عقد اجتماع مماثل مع مفوضي الشرطة عند زيارتهم نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر؛ (ج) مشاركة قادة القوات بانتظام عن طريق التداول بالفيديو في الإحاطات التي يقدمها الممثلون الخاصون للأمين العام. وعلق أحد المتكلمين قائلاً إنه قد جرى العرف في حلقات العمل الفنلندية أن يخرج المشاركون بمثل هذه النتائج المثمرة.

وكانت المناقشة بشأن كيفية زيادة فعالية المجلس في منع النزاعات أكثر تبايناً في الآراء. وأكد عدة متكلمين أن المجلس ينبغي له أن يزيد من تركيزه على منع نشوب النزاعات وليس إدارتها فحسب. واعتبر متكلم آخر أن ولاية المجلس الرئيسية هي منع نشوب النزاعات، وليس إدارتها من خلال عمليات حفظ السلام أو حل النزاعات. وردا على ذلك، أكد أحد المشاركين في المناقشة أن وضع الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام يؤهلهم للقيام بأعمال منع نشوب النزاعات على أكمل وجه، لأنهم موجودون على الأرض ولديهم أفضل سبل الاتصال بالجهات الفاعلة الرئيسية والحصول على المعلومات المهمة. ويكون دور المجلس هو منحهم الدعم السياسي بشكل قوي ومتسق وكفالة إمدادهم بكل ما يلزمهم من الموارد لتمكينهم من منع نشوب النزاعات بفعالية. وأثنى بعض المشاركين على إحاطات استكشاف الآفاق التي يعقدها المجلس باعتبارها من تدابير المنع المفيدة، بينما شكك آخرون في جدواها. واتفق متكلم آخر مع الرأي القائل بأن تلك الإحاطات يمكن أن تكون مفيدة أحياناً، لكنه أكد على ضرورة توخي الحرص على عدم وصم بعض البلدان النامية من خلالها. ووصف متكلم آخر هذه الإحاطات بأنها ”مفروضة“، مثلها مثل جلسات الاختتام الشهرية. ورأى آخرون أن جلسات الاختتام الشهرية مثمرة. ووفقاً لما عبّر عنه مناقش آخر، فإن حلقة العمل المعنونة ”بدء العمل بسرعة واقتدار“ تمثل بالفعل استعراضاً غير رسمي لنهاية العام، بينما يمكن زيادة البعد الاستراتيجي للمعتكف الذي يحضره الأمين العام في نيسان/أبريل. وسيسمح هذا بأن تُعقد جلسات الاستعراض واستكشاف الآفاق مرتين سنوياً، وهو ما سيكون كافياً في الغالب. وردا على ذلك، قال أحد المندوبين إنه آياً كان رأي المرء في جلسات استكشاف الآفاق، فالمهم هو إيجاد نخط لتنظيم الإحاطات والاجتماعات والمعتكفات بطريقة تُكسب المجلس بُعداً استراتيجياً أكبر وتجعله أكثر تأنيلاً في التعامل مع الولايات الهامة.

العلاقات بين أعضاء المجلس

على غرار ما حدث في حلقات العمل الماضية، دار نقاش جوهري حول العلاقة بين أعضاء المجلس غير الدائمين والدائمين وأدوار كل من الفئتين في عملية صنع القرار (انظر أدناه أيضا موجز المناقشة التي دارت في الجلسة الثالثة). وارتأى مشارك أنه، من وجهة نظر العضو المنتخب، لا بد من توافر شرطين ضروريين للمجلس لكي ينجح في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وهما: '١' تحقيق الوحدة بين الدول الخمس الدائمة العضوية؛ '٢' التوصل إلى فهم جماعي للوضع الذي يناقشه المجلس. ففي كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وسورية، اضطلع بالمفاوضات الحاسمة عضوا المجلس الأكثر نفوذا واهتماما بالقضيتين، بينما استبعد باقي الأعضاء إلى حد كبير. وشكّل القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) خطوة هامة إلى الأمام، لكنه كان في الأساس نتاجا لمساهمة عضوين من الأعضاء الدائمين، بينما كانت مساهمة بقية الأعضاء طفيفة. وفي بعض الأحيان يستعمل عضو من الأعضاء الدائمين حق النقض، كما حدث في حالة سورية، مما يشكل التفافا فعليا على إرادة أغلبية أعضاء المجلس. ومع ذلك، يمكن للأعضاء العشرة غير الدائمين أن يغيروا مسار بعض القضايا إذا عملوا سويا. ويمكن للأعضاء المنتمين للمنطقة التي يناقش المجلس قضيتها أن يسهموا برؤى خاصة، لذلك ينبغي زيادة الاهتمام المنتظم بوجهات نظرهم، وكذلك وجهات نظر الدول الأعضاء الأخرى المنتمية إلى المنطقة غير المنضمة إلى عضوية المجلس في الوقت الحالي. وأيد محاور ثان الرأي القائل بضرورة إتاحة سبل أفضل للاستماع إلى آراء ووجهات نظر البلدان ذات الخبرات الخاصة من غير الأعضاء بالمجلس (مثل إيطاليا في مسألة ليبيا) في مناقشات غير رسمية مع أعضاء المجلس، لأنه يحتمل عندما تقع الأزمة ألا يكون تشكيل أعضاء المجلس معبرا عن المزيج الصحيح من البلدان.

وبعد أن استشهد أحد المشاركين بمبادرة أستراليا ولكسمبرغ التي أثّرت عن صدور البيان الرئاسي بشأن الإغاثة الإنسانية في سورية، علق قائلا إنه رغم جميع أوجه التفاوت بين مستويي العضوية، فلا يزال بإمكان الأعضاء غير الدائمين إحداث فرق وإيجاد سبل بناء للعمل مع الأعضاء الدائمين. وبعد أن أشاد محاور بهذه المبادرة الإنسانية، علق قائلا إنه من المثير للتفكير أن نرى أن الوضع على أرض الواقع في سورية لم يشهد سوى تغييرات طفيفة. ورغم أن قرارات المجلس ملزمة لجميع الدول الأعضاء، بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، فهناك حدود لقدرة المجلس على تغيير الحقائق على الأرض. ووفقا لما أعرب عنه أحد المشاركين، فإن الأعضاء غير الدائمين يمكنهم أن يعربوا عن قلقهم إزاء حالات الأزمات، أما الأعضاء الدائمون فلديهم القدرة على أن يتصرفوا إزاء تلك الحالات وأن يُخضعوا أطرافها للمساءلة.

وأضاف متكلم آخر أنه رغم أن جميع الدول لديها مصالح، فإن المجلس بوسعه أن يعمل على الوجه الأمثل عندما لا يضع الأعضاء الدائمون مصالحهم الوطنية في المرتبة الأولى وأن يُبدوا بعض المرونة. وردا على ذلك، أشار مندوب إلى أنه بينما يكون لأعضاء المجلس وجهات نظرهم الوطنية، فيتعين عليهم جميعا إدراك أن العدالة تعزز السلام على المدى الطويل، وإن كان ذلك قد لا يتحقق على المدى القصير، كما أكدت المستشارة أربور في ملاحظاتها مساء اليوم السابق. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يواجه كل من أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين خيارات صعبة حول ما إذا كان ينبغي التدخل عندما يخرج الناس إلى الشوارع لمعارضة دكتاتور وحشي.

وأشير إلى أن العالم حوّل مجلس الأمن صلاحيات ضخمة، و ينتظر منه أن يحقق الأهداف المنشودة. ورد محاور آخر بأنه رغم ذلك، فقوة المجلس ليست مطلقة وفعاليتها ليست شاملة، واستشهد بجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعراق وفلسطين، باعتبارها حالات تمارس فيها الأطراف الفاعلة القوية نفوذها خارج المجلس. غير أن مجلس الأمن هو أكثر المؤسسات الدولية فعالية لأنه (أ) يمتلك القدرة على سن القوانين؛ (ب) يمتلك الأدوات اللازمة لتنفيذ قراراته؛ (ج) يمتلك سجلا من العمل الناجح في التعامل مع عدد من الحالات المحددة؛ (د) يتميز بالكفاءة في الاضطلاع بأعماله. ولاحظ مناقش ثالث أن التحدي الذي يواجهه المجلس هو أنه يتمتع بولاية واسعة النطاق للغاية بموجب الميثاق ومع ذلك فصلاحياته أقل بكثير من سلطته. وطبيعي أن تكون الواقعية السياسية جزءا من وجود المجلس، لكن لا ينبغي أن يستخدمها الأعضاء غير الدائمين كذريعة للتقاعس عندما تكون الفرص متاحة أمامهم للتفاوض مع الأعضاء الدائمين والعمل معهم. وذكر أحد المتكلمين المشاركين بأن الأوضاع الآن مختلفة عما كانت عليه في حقبة الستينات التي كانت القوى الكبرى فيها قادرة عموما على الوصول إلى غايتها. فالآن، هناك أطراف مؤثرة عديدة، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والقوى الإقليمية، تتسبب في تعقيد الأزمات كما هو الحال في سورية. ووافق في الرأي مشارك آخر وقال إن الاتفاق بين الدول الخمس الدائمة العضوية لا يكفي غالبا لإملاء النتيجة في عالم متزايد التعقيد، ومع ذلك فقد يكون هذا الاتفاق شرطا ضروريا.

في ختام الجلسة الأولى، طرح العديد من المتكلمين تأملات ورؤى ووجهوا نصائح إلى الأعضاء الجدد. ورأى أحد المشاركين أن الأعضاء الجدد ربما يتساءلون عن الكيفية التي يستطيع الأعضاء أن يجمعوا بين قناعتهم بأن مجلس الأمن هو أحد أكثر الهيئات فعالية في العالم وبين انتقاداتهم لعيوبه ونواقصه الظاهرة. وكما قال السير ونستون تشرشل

عن الديمقراطية، فإنه لولا وجود أشكال الحكم الأخرى الأسوأ منها لكانت أسوأ شكل من أشكال الحكم. وبعد قضاء بعض الوقت في النقاش بشأن المجلس، يمكن أن يصبح الإنسان أكثر حذرا لدى تناوله أفكار الإصلاح، خوفا من أن تتسبب هذه الأفكار في تقليص فعالية المجلس في نهاية المطاف. ووفقا لما عبّر عنه عدة مشاركين في المناقشة، يتعين على الأعضاء الجدد أن يضعوا حدودا لتوقعاتهم، لكي يتجنبوا الشعور بإحباطات لا داعي لها. ففي سورية مثلا، ربما لا يستطيع المجلس إنهاء النزاع، ومع ذلك يمكنه أن يقدم مساهمة هامة في تحقيق الاستقرار في المنطقة. ووفقا لما أعرب عنه مشارك آخر، فإن العمل في خدمة المجلس يعتبر تجربة فريدة في الحياة وتجربة مكثفة تعبر الطريقة التي ينظر بها الإنسان إلى العالم. وحذر مندوب من أن المشاورات يشوبها الغموض الشديد، في حين أعلن آخر أن خيبة الأمل الكبرى هي أن الأعضاء لا يدخلون مطلقا في هذا النوع من الحوارات الصريحة والتفاعلية في نيويورك. فببساطة، لم يحدث ذلك قط. ويجب غرس الروح التي سادت في مناقشات هذه الحلقة في المداولات التي يعقدها المجلس بشكل دوري.

الجلسة الثانية

أساليب العمل والهيئات الفرعية

مدير المناقشة

السفير أوه جوون

الممثل الدائم لجمهورية كوريا

المعلقون

السفير مارك ليال غرانت

الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السفيرة ماريا كريستينا بيرسيفال

الممثلة الدائمة للأرجنتين

السفير غاري فرانسيس كوينلان

الممثل الدائم لأستراليا

تضمنت المسائل التي نوقشت في الجلسة الثانية ما يلي:

- ما هي أهم التحسينات التي طرأت على أساليب عمل المجلس منذ حلقة العمل الأخيرة "بدء العمل بسرعة واقتدار" التي عُقدت العام الماضي؟ ومن بين التغييرات المقترحة في تلك المرحلة، ما الذي اعتمدته المجلس منها وما الذي لم يعتمد؟ ولماذا اعتمد بعضها ولم يُعتمد الآخر؟ وهل زاد الزخم السياسي المحرك لإصلاح أساليب عمل المجلس، أم ظل على نفس المستوى تقريباً، أم تضاعف؟
- وفي الأشهر التي سبقت المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس، صدرت عدة وثائق هامة جذبت الانتباه إلى عدد من المجالات التي يمكن إحراز مزيد من التقدم فيها، ومن أمثلة هذه الوثائق مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ (S/2013/515)، ومُرفق الرسالة المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (S/2013/613)، ومذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/630). فأَي من هذه المسائل ينبغي أن يحظى بأكثر أنواع الاهتمام فورية وإلحاحاً وأي منها ينبغي أن يُعامل معاملة الأهداف طويلة الأجل؟
- وبالمثل، هل تُنفذ التدابير المنصوص عليها في مرفق الوثيقة S/2010/507 تنفيذاً كاملاً؟ وهل هناك خطوات حدثت بشأنها اتفاق لكنها لم تنفذ حتى الآن باتساق في الممارسة الفعلية؟
- هل يمكن الاضطلاع بالمزيد من الأعمال في سبيل تحسين العلاقات بين المجلس وهيئات الأمم المتحدة والهيئات الخارجية الأخرى التي تتناول مسائل لها أهميتها بالنسبة للمجلس وصون السلام والأمن الدوليين، مثل الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام والمحكمة الجنائية الدولية؟
- هل يمكن الاضطلاع بالمزيد من الأعمال في سبيل رفع درجة التفاعل في المشاورات غير الرسمية وتقليل طابعها الرسمي، وهو أحد أهم المجالات التي دارت بشأنها مناقشات في العديد من حلقات العمل الماضية؟
- وهل يعمل نظام القائمين على صياغة النصوص بالكفاءة المطلوبة؟ وهل توجد أمثلة حديثة لمواقف عمل فيها هذا النظام بكفاءة استثنائية أو مواقف لم يرق فيها أدائه إلى المستوى المطلوب؟ وفي نشرة التوقعات الشهرية الصادرة في شباط/فبراير ٢٠١٣، وردت ملاحظة في تقرير مجلس الأمن مفادها أن القائمين على

صياغة النصوص ورؤساء الهيئات الفرعية ذات الصلة نادرا ما يحدث بينهم توافق. فهل هذا الأمر يدعونا إلى القلق؟

- وهل هناك طرق كفيلة بزيادة درجة الشفافية والتفاعل في عملية اختيار رؤساء الهيئات الفرعية والقائمين على صياغة النصوص؟ وكيف يمكن إحاطة الأعضاء المنتخبين حديثا بشكل واف بالتوقعات وأعباء العمل المرتبطة برئاسة الهيئات الفرعية المختلفة؟

- وهل تحسّن الأساس الذي يبني عليه المجلس قراراته نتيجة لاستخدام التداول بالفيديو، أو توسيع نطاق مجموعة موظفي الأمانة العامة الذين يقدمون إحاطات، أو تقليل الطابع الرسمي في المناقشات التي تدور بشأن المسائل المستجدة، أو تحسين موقع المجلس الشبكي، أو تقديم إحاطات استكشاف الآفاق الشهرية؟ وأي من هذه الخطوات أثبت أنه أكثر فائدة وأي منها يمكن تحسينه؟

- وهل نجحت الجهود الرامية إلى تعديل دورات الإبلاغ والولايات، على النحو الذي نوقش في حلقتي العمل الأخيرتين، في ترشيد عبء العمل وتحقيق مكاسب في الكفاءات؟ هل يمكن القيام بالمزيد من الأعمال في هذا الاتجاه؟

- وهل ينبغي أن يقلق أعضاء المجلس بشأن سمعته أمام عموم الجماهير في هذه المرحلة؟ وهل تضررت مصداقية المجلس من الخلافات التي نشبت بين أعضائه بشأن سورية وبعض المسائل الأخرى وهي خلافات أُعلن عنها على نطاق واسع؟

تقييم التقدم المحرز في إصلاح أساليب العمل

كان هناك اتفاق واسع على أن تقدما كبيرا أُحرز في إصلاح أساليب عمل المجلس، على الرغم من أن ذلك الجهد لا يزال متواصلا. وقارن أحد المتكلمين بين الفرص المتاحة أمام الأفكار الجديدة ومواصلة التحرك في هذا المجال، وبين المناقشة المطولة بشأن تكوين المجلس التي يبدو أنه أُعرب فيها عن كل اقتراح ممكن ونوقش دون حدوث اتفاق بين الدول الأعضاء. ورأى عدة مشاركين في المناقشة أن المجلس قد أثبت أنه أكثر هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية مرونة وقدرة على التكيف. وأضافوا أن عملية تحسين أساليب العمل تخدم الهدف الأكبر المتمثل في زيادة فعالية وكفاءة المجلس في تنفيذ ولايته الأساسية، ألا وهي صون السلام والأمن الدوليين. وحسب قول أحد المندوبين، لا تتعلق المسألة بنوعية عمل المجلس، ولكن بكيفية أداء ذلك العمل.

وأكد عدة محاورين أنه أُحرز تقدم كبير في تحقيق المزيد من الشفافية في ما يتعلق بأعمال المجلس. وأشاروا في هذا الصدد إلى خطوات منها عقد عدد أكبر من الجلسات المفتوحة مقارنة بالمشاورات الخاصة، وتنظيم المزيد من الاجتماعات وفق صيغة آريا للسماح بتفاعل مباشر أكبر مع الخبراء، وتوفير المزيد من الفرص أمام رئيس المجلس للتحدث إلى وسائط الإعلام، وتنظيم المزيد من جلسات عرض موجز الأعمال وجلسات الإحاطة من أجل المجموعات الإقليمية، وزيادة عدد البيانات الصحفية زيادة كبيرة. وينبغي للدائرة الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة أن يعملوا، بدلا من انتقادهم المعتاد للمجلس استنادا إلى افتقاده المزعوم للشفافية، على الاستفادة بقدر أكبر من تلك الفرص، نظرا إلى أن حضورهم تلك المناسبات يتنوع سواء من حيث المستوى أو الحجم. واتفق أحد المشاركين في المناقشة على أنه قد أُحرز تقدم فيما يتعلق بالشفافية، إلا أنه نبه إلى أن بوسع المجلس أن يقوم بمجهود أكبر كي يأخذ في الاعتبار في مداولاته آراء تلك الوفود التي تحضر مناقشاته المفتوحة. وينبغي بذل جهد خاص للاستماع إلى أصوات البلدان المنتمية إلى المنطقة المعنية. ودعا أحد المتكلمين، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية، إلى أن يكون المجلس أكثر تفاعلا في تعاملاته مع الدول الأعضاء في المنظمة من غير أعضائه. وعلى سبيل المثال، قال إنه عندما عُقدت مناقشة مفتوحة تحت رئاسة وفده، عرضت دول غير أعضاء في المجلس مقترحات عديدة تستحق الدراسة المتأنية. وأضاف أن التصورات عن مدى رغبة المجلس في أخذ آراء الآخرين في الاعتبار أمر مهم. ولا بد أيضا، في هذا الصدد، من الاعتراف بأن العدد الفعلي للجلسات العلنية المعقودة حتى هذه الفترة من عام ٢٠١٣ هو أقل من عدد الفترة نفسها من العام الماضي (٢٠١٢)، ويرجع ذلك إلى تحسين الكفاءة في الجمع بين البنود المتصلة ببعضها بعضا^(١).

ورأى بعض المشاركين أن جلسات عرض موجز الأعمال مقياس قيم للشفافية، ولكن آخرين شككوا في صحة ذلك. وعلق أحد المتكلمين بأن هذه الجلسات تتيح فرصة للتداول مع البلدان غير الأعضاء في المجلس، ويمكن أن تكون استشرافية وكذلك أن يُبلغ فيها عما جرى في الشهر الماضي. وإذا كان تواتر جلسات عرض موجز الأعمال الشهرية مفرطا، يمكن أن يقرر الأعضاء عقدها على فترات منتظمة. وعلى غرار ذلك، لاحظ مشارك ثان في المناقشة أن الجلسات المذكورة يمكن أن تقسم إلى جزء للاستعراض العادي وآخر للاستعراض التمهيدي، ويمكن عقدها بشكل دوري إن لم يكن شهريا. وشكك

(١) وفقا للوثيقة المعنونة "أضواء على ممارسات مجلس الأمن لعام ٢٠١٢" (Highlights of Security Council Practice 2012) التي نشرتها شعبة شؤون مجلس الأمن، انخفض العدد الإجمالي للجلسات العامة من ٢١٣ جلسة في عام ٢٠١١ إلى ١٨٤ جلسة في عام ٢٠١٢. غير أن هذا الرقم الأخير هو أكبر من الرقمين المسجلين في عام ٢٠٠٩ وهو ١٧٤ جلسة وعام ٢٠١٠ وهو ١٨٢ جلسة.

أحد المتكلمين في مدى فائدة جلسات عرض موجز الأعمال كوسيلة جيدة لتحسين الشفافية أو الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً بين الدول الأعضاء، ثم تساءل عما إذا كان مضمونها قد أثار الاهتمام في أي وقت من الأوقات أو كشف عن أي شيء غير معروف سلفاً. وعلاوة على ذلك، قال إنها ليست تفاعلية وعادة ما يكون لدى الرئيس الكثير مما ينبغي قوله في بداية الشهر. ووفقاً لما ذكره مشارك آخر في المناقشة، فإن شكل جلسات عرض موجز الأعمال لا يجعلها الأداة الجيدة الكفيلة بإجراء التقييم الدوري العميق المطلوب لعمل المجلس، غير أنه يمكن أن تستخدم كوسيلة يعرب بها أعضاء المجلس لمجموعة أوسع من الدول الأعضاء عن اهتمامهم بتحسين الشفافية.

ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين في المناقشة، للشفافية مستويان مختلفان: '١' بين الأعضاء الخمسة الدائمين والأعضاء العشرة غير الدائمين؛ '٢' بين مجلس الأمن والمجموعة الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة. وقد أُدخِلت تحسينات كبيرة على الموقع الشبكي لمجلس الأمن الذي استحدثته شعبة شؤون مجلس الأمن، مما يتيح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إمكانية الاطلاع على المجموعة الكاملة لأعمال المجلس. وعلاوة على ذلك، أنشأ الأعضاء غير الدائمين ممارسة حميدة تتمثل في تقديم إحاطات إعلامية إلى مجموعاتهم الإقليمية بشكل منتظم. ولذلك، فإن التصور الذي يشبه المجلس بنوع من الجمعية السرية أخذ في التلاشي. ومع ذلك، ما زال هناك قدر كبير من الغموض في ما يتعلق بالنوع الأول من الشفافية، لأن الأعضاء المنتخبين ليس بوسعهم الاطلاع بعد على ما يدور بين الأعضاء الدائمين. فعلى سبيل المثال، اتفق مشارك آخر على أنه أُحرز تقدم كبير بشأن معظم أبعاد الشفافية، ولكن ذلك لا يشمل طريقة اختيار رؤساء الهيئات الفرعية - وهو موضوع يعالج أدناه بصورة أكثر تفصيلاً - التي لا تزال تتم بصورة غير ديمقراطية، وترجح في كثير من الأحيان مصالح الأعضاء الدائمين، وليس الأعضاء غير الدائمين الذين عادة ما يترأسون اللجان التي تحدّد لهم.

وحذر أحد المتكلمين من أنه سيكون من المضلل قبول النماذج النمطية التي تصف جميع الأعضاء الدائمين بأنهم يعارضون اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل تحقيق الشفافية وإصلاح أساليب العمل، وتصوّر جميع الأعضاء غير الدائمين على أنهم يؤيدون تلك التدابير. واتسمت وجهة نظر ذلك المندوب بدقة أكبر في التمييز بين المواقف، لأن لكل عضو دائم نهجاً متميزاً يتبعه بخصوص تلك المسائل، بينما يبدو بعض الأعضاء غير الدائمين أكثر سلبية في حين يمارس آخرون الضغوط. وبعد العمل في المجلس لمدة نصف عام، غالباً ما يصبح ممثلو البلدان المنتخبة حديثاً أكثر ثقة بالنفس وتأكيداً للذات،

كما يتضح من المذكرة بشأن البلدان المساهمة بقوات (S/2013/630). وقال مشارك ثان إنه تبين أن من الأيسر العمل مع عضو دائم مقارنة بالعمل مع عضو غير دائم بشأن الحالات المثيرة للقلق. وأكد مشارك آخر في المناقشة أن الأمانة العامة هي التي يتعين عليها أن تتحلى بالمزيد من الشفافية في مجال احتياجات بعثات حفظ السلام. وتواجه أعضاء المجلس عوائق في التعامل مع اللجنة الخامسة والبلدان المساهمة بقوات عندما لا تتوافر لهم معلومات وافية عن الاحتياجات المالية والمادية والاحتياجات من الموظفين لعملية جديدة أو معدلة.

وحدد عدد من المشاركين عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس على أنه محور الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس في السنوات الأخيرة. وأوجز عرض مُعد باستخدام برنامج PowerPoint استراتيجيات الفريق العامل غير الرسمي وأنشطته وأولوياته في عام ٢٠١٣. ووفقا لما ذكره أحد المندوبين، فإن هذه الهيئة هي الهيئة الفرعية الوحيدة التي تقوم بعمل جيد في ما يتعلق بنشر أعمالها وإطلاع الممثلين الدائمين، وليس فقط الخبراء، على التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها.

تدابير الكفاءة

عرض أحد المشاركين بإيجاز سلسلة من الخطوات التي أُتخذت في السنوات الأخيرة وأدت إلى تخفيض تكاليف أعمال المجلس وزيادة كفاءته. وعلى الرغم من عدم تقليص حجم جدول أعمال المجلس، فإنه تمكن من تخفيض عدد جلساته بنسبة ١٥ في المائة في عام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١١. إذ جُمعت المسائل على نحو يزيد في الإنتاجية وعُقدت الجلسات لفترات أطول، مما سمح للمجلس بإنجاز الكثير في جلسات أقل. وكان معدل استخدام مرافق المجلس، الذي وصل إلى ٨٣ في المائة، هو الأعلى في المنظمة، وهو مؤشر يوحي بأن المجلس هو الهيئة الأكثر فعالية في الأمم المتحدة. وباتخاذ القرارات وفق إجراء الموافقة الصامتة، أصبح من الأسهل على المجلس إعداد البيانات الرئاسية والصحفية مقارنة بالماضي. وخُفض توسيع استخدام تكنولوجيا التداول بواسطة الفيديو تكاليف سفر مقدمي الإحاطات الإعلامية، وأدى إلى إعطاء الأعضاء شعورا أقرب بالدينامية على أرض الواقع. كما أدى استخدام المشاورات غير الرسمية الجانبية، والبعثات، وأنواع أخرى من الاجتماعات غير الرسمية خارج المقر أيضا إلى تخفيض التكاليف، وشجع على الحوار في ما بين الأعضاء. وشكلت ممارسة عدم عقد اجتماعات للمجلس بكامل هيئته في أغلب أيام الجمعة تدبيرا من تدابير خفض التكاليف، وكذلك طريقة لجعل اجتماعات الهيئات الفرعية منتظمة. كما شُجع الرؤساء أيضا على محاولة تفادي التصويت أيام الاثنين من أجل الحد من تكاليف العمل الإضافي للموظفين خلال عطلات نهاية الأسبوع. ويمكن عمل المزيد من أجل إعداد

التقرير السنوي على نحو أبكر بكثير بغية خفض تكاليف الموظفين كذلك. وأدت الجهود الرامية إلى تحسين التوازن في توزيع عبء عمل المجلس خلال العام، وهو موضوع حلقات العمل الأخيرة المعنونة "بدء العمل بسرعة واقتدار"، إلى زيادة في الكفاءة وتخفيف حدة الإحباط. ومن المرجح أن تكون زيادة تواتر استخدام الموقع الشبكي مقارنة بالماضي قد خفضت الطلب على المعلومات المطلوبة من الأمانة العامة.

واتفق أحد المحاورين مع الرأي القائل بأن التواتر الدوري وتجميع البنود قد حققا نتائج طيبة. وأضاف أن إجراءات تحديد وقت البيانات المعمول بها في مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بالإدلاء بالبيانات جديدة بالدراسة من أجل النظر في إمكانية عمل مجلس الأمن بها. فباستخدام توقيت محدد متفق عليه مسبقاً (في الجلسات الرسمية، وليس المشاورات غير الرسمية)، يتوقف عمل الميكروفونات بعد ثلاث دقائق، وإن كان للمتكلم فيما بعد إعادة تشغيلها إذا اضطر إلى تجاوز الحد المقرر. ويمكن لأعضاء المجلس، من خلال وضع الحدود الزمنية واحترامها، تقصير فترة الجلسات بما يصل إلى ساعة من الزمن، وفي الوقت نفسه زيادة فرص بقاء الممثلين الدائمين خلال الجلسة بكاملها. وأعرب عدة مشاركين في النقاش عن الموافقة العامة على مقترحات الكفاءة هذه، بما في ذلك اعتماد حدود زمنية على غرار ممارسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. واقترح أحد المتكلمين أن يتحلى الأعضاء بالانضباط في بياناتهم التي يدلون بها في الجلسات الرسمية، ولكن ينبغي توخي الحذر إزاء تطبيق قواعد صارمة في المشاورات التي ينبغي أن تكون غير رسمية وتفاعلية قدر الإمكان. ووافق أحد المعلقين تحديداً على فكرة تجنب التصويت صباح يوم الاثنين. واقترح آخر تطبيق الحدود الزمنية أيضاً على من يقدمون الإحاطات الإعلامية إلى المجلس. وتساءل أحد المتكلمين عن تكلفة تكنولوجيا التداول باستخدام الفيديو، وتم التأكيد له على أنها قليلة جداً، لا سيما إذا قورنت بتكاليف السفر وفق قواعد سفر الأمم المتحدة.

وحسب ما كان عليه الحال في حلقات العمل السابقة، جرت مناقشة بشأن ما إذا كان ضرورياً أن يعرب كل وفد عن رأيه في كل مسألة، لا سيما خلال المشاورات. فهذه الممارسة تستغرق وقتاً طويلاً، ولا تشجع على التفاعل، وتخفف من نوعية المناقشة إذا شعر الأعضاء بأن عليهم تناول مسائل قد تكون قليلة الأهمية بالنسبة لهم ويكون لديهم قدر يسير من الخبرة بها. وعلى الرغم من أن هناك فيما يبدو اتفاقاً بشأن الابتعاد عن هذه الممارسة، تبين أن تغيير العادات أمر صعب. وتكلم أحد المندوبين عن تجربة تتعلق بمحاولة الامتناع عن تناول موضوع معين، الأمر الذي أدى إلى الإعراب عن القلق من قبل

الخبراء في وفد ذلك المتكلم، ومن العاصمة، ومن الدول الأعضاء الأخرى أو مجموعات المجتمع المدني الساعية إلى حشد الدعم بشأن المسألة. وإذا رفض أحدهم الكلام حتى في مشاورات مغلقة، يصير ذلك خيرا جديرا بالاهتمام. وهذا هو الحال حتى في ما يتعلق بالمسائل المواضيعية التي يفتقر مجلس الأمن إلى سلطة التشريع أو وضع قواعد قانونية بشأنها.

تحسين المشاورات

أُتفق عموما في حلقة العمل السنوية الحادية عشرة، على غرار حلقات سابقة، على ضرورة زيادة الصفة غير الرسمية والتشاور والتفاعل في المشاورات غير الرسمية. وقارن عدة متكلمين بين المناقشات في حلقات العمل الفنلندية التي تحقق نتائج مثمرة أكبر بكثير مما يحققه الطابع العقيم والأقل تفاعلا الذي تتسم به مشاورات المجلس في نيويورك. ووصف أحد المشاركين في المناقشة النظام الحالي بأنه 'غير عقلائي'، وأعرب عن شكوى مفادها أن طابع المشاورات المحدد العبارات والوقائع سلفا امتد أيضا إلى مآدب الغداء الشهرية مع الأمين العام. وقال إن من شأن إجراء حديث تلقائي مع الأمين العام عما يجري طرح أفكار جديدة، ولكن بدلا من ذلك، تستفسر الوفود مسبقا عن موضوع اللقاء كي يعد خيراؤها نقاط حوار مسبقا. وبعد ذلك، يحس السفراء بوجوب استخدامها، وتُفقد كل العفوية في اللقاء. لذا يجب إيجاد طريقة أفضل.

وأقر مشارك بمدى الشعور بالمفاجأة إزاء طابع المشاورات المحدد العبارات سلفا والشديد الصرامة، فدعا إلى القيام بكل ما يمكن من أجل تحرير مشاورات المجلس من القيود. وأعرب متكلم عن خيبة أمل مماثلة إزاء انعدام التفاعل، ثم قال إن المشاورات محددة سلفا بأكثر مما يجب وأقل إنتاجا مما ينبغي. وقال متكلم آخر إن هذا الإصلاح الأساسي ضروري، لكن ليس من اليسير تحقيقه لأن كل ممثل يحس بضرورة إعداد نقاط حوار مسبقا، كما أن للحكومات مواقف ينبغي الإعراب عنها. وسيكون مفيدا لو أبدى كل عضو بعض المرونة، واستمع لما يقوله الآخرون وتفاعل معه، وحضر جلسة المشاورة بكاملها.

واستنادا إلى ما ذكره محاور آخر، فإن هذه المسألة ما زالت تمثل مشكلة منذ عقد من الزمن أو أكثر، وأنه قد حان الوقت للنظر في الكيفية التي ينظم بها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مشاوراته. فمشاوراته تتسم بقدر أكبر من التفاعل، وتخلو من الحوارات الأحادية، ويمكن للأمانة أن تستفيد من ذلك. وبعد تلك المشاورات يُعد بيان في مجلس السلم والأمن نفسه يوضح فحوى العملية برمتها. وفي حلقة عمل سابقة، جرت مناقشة إمكانية عقد اجتماعات يحضرها الممثلون الدائمون فقط، ولكن هذه الفكرة لم تُنفذ.

ورأى مندوب أنه ربما يجدر إحياء تلك الفكرة كوسيلة لتيسير توسيع الطابع الاستراتيجي في المناقشة.

وأشار محاوران إلى أن ثقافة التسريبات التي تنتشر حتى في المشاورات المغلقة تقوض هدف زيادة التفاعل والشفافية. فلن يتكلم الممثلون صرحاء عندما يكون آخرون بصدد نشر رسائل على موقع تويتر الشبكي بشأن ملاحظاتهم حتى قبل أن ينتهوا منها. وسوف تحرص الحكومات على التقيد بمواقفها الرسمية في ظل هذه الظروف. وإذا أريد للمشاورات أن تكون أكثر إثمارا وتفاعلا، سيتعين على الأعضاء إبداء المزيد من الاحترام لسرية تلك المناقشات.

وأكد محاورون آخرون على أهمية أن يتولى الرئيس توجيه المشاورات إلى أقصى حد ممكن. وقيل إن هذه الطريقة ستكون أفضل من مجرد إعطاء الكلمة لكل متكلم، ويمكن للرئيس أن يقول بعض الكلمات عما يجري تناوله من حالة أو موضوع أو أن يطرح بعض الأسئلة في البداية أو أن يقوم بكلا الأمرين. ومن خلال القيام في الختام بتلخيص ما اتفقت عليه البلدان أو ما اختلفت فيه، يمكن للرئيس المساعدة على بناء أساس للاتفاق الذي سيتوصل إليه في آخر المطاف. ورأى مندوب آخر أنه من المفيد وجود رؤساء يترأسون بنشاط الجلسة ويوجزون ما جاء فيها في الختام. وحث مشارك ثالث في المناقشة الرؤساء على التحلي بالجرأة والحزم، وعلى الاستعداد في الوقت نفسه لحالات ارتكاب الأخطاء والتعرض للانتقاد. وعلق مشارك آخر قائلا إن هذا الأمر قد يكون صحيحا، ولكن ينبغي أن يكون مفهوما أن ثمة احتمالا كبيرا بأن يشعر الأعضاء في المجلس بعدم الرضا عن الطريقة التي يتم بها تلخيص مضمون المناقشة ومواقفهم.

الوقاية واستكشاف الآفاق

رغم وجود تأييد واسع النطاق للفكرة القائلة بأنه ينبغي للمجلس التركيز بقدر أكبر على الوقاية، تباينت الآراء بشأن مدى فائدة عمليات استكشاف الآفاق. وأكد أحد المشاركين أن الوقت قد حان لعدم الاكتفاء بمجرد الكلام عن هدف الوقاية. إذ بالإمكان تحسين وصقل الطريقة التي تجرى بها الإحاطات الإعلامية الخاصة باستكشاف الآفاق، غير أنه ينبغي التوصل إلى اتفاق من حيث المبدأ على عقد هذه الجلسات عندما تبلغ الأمانة العامة المجلس بوجود حالة ناشئة تستوجب الاهتمام بها. وسيكون ذلك أفضل من الاحتجاج الرسمي بالمادة ٩٩، الذي لم يتم اللجوء إليه منذ سنوات عديدة وينبغي إزالة اللبس بصده. وينبغي أيضا زيادة الاستفادة من فئة "جميع المسائل الأخرى" في المشاورات. وردا على ذلك، وافق مندوب على أن فكرة استكشاف الآفاق كتدبير وقائي جذابة، غير أن الشكل يحتاج إلى تحسين، لأن الجلسات تشبه إلى حد كبير جدا المشاورات غير الرسمية، كما أنها ليست

تفاعلية بما فيه الكفاية. وأضاف متكلم آخر بأنه على الرغم من قلق بعض الوفود إزاء الأهداف الحقيقية المبتغاة من جلسات استكشاف الآفاق، ينبغي للأعضاء أن يتذكروا أن الدبلوماسية الوقائية مهمة من المهام الأساسية الموكلة إلى المجلس، ويحتاج الأعضاء إلى إبقاء الأعين والأذان مفتوحة تهية للتعامل مع حالات الطوارئ في أي جزء من العالم.

وأعلن مشارك في المناقشة أنه ينبغي النظر إلى الوقاية والتخطيط لحالات الطوارئ كدورين أساسيين منوطين بمنظومة الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن. وأضاف مشارك آخر أنه سيكون من المفيد في هذا الصدد التحلي بالمرونة سواء في ما يتعلق بما هو مدرج في جدول أعمال المجلس أو بمدى تواتر معالجة مسألة ما. وأردف قائلاً إن جنوب السودان ومالي هما الحالتان الوحيدتان اللتان أضيفتا إلى جدول الأعمال في السنوات الأخيرة، في حين يجري تناول حالي الجمهورية العربية السورية ولبنان تحت العنوان العام "الحالة في الشرق الأوسط". فهل يمكن النظر في إضافة هاتين الحالتين إلى جدول الأعمال؟ وعلاوة على ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لتحديد المسائل التي ينبغي أن تُعالج بتواتر أكثر أو أقل، حيث يبدو أن تواتر نظر المجلس في بعض المسائل لا يتناسب مع طابعها العاجل. ورد محاور بأن هناك حالة واحدة على الأقل تطلبت عقد اجتماعات مرة كل أسبوعين للتوصل إلى تقارب في وجهات النظر، وأنه لو تم التعامل مع تلك الحالة بتواتر أقل، مثلاً بالاجتماع مرة واحدة فقط كل شهرين أو ثلاثة أشهر، لاکتفى الأعضاء بقراءة البيانات الواردة من العواصم بدلا من البحث عن أرضية مشتركة فيما بينهم.

القائمون على صياغة النصوص ورؤساء الهيئات الفرعية

على غرار حلقات العمل التي عُقدت مؤخرا، جرت مناقشة حيوية بشأن مسألة كيفية اختيار القائمين على صياغة النصوص ورؤساء الهيئات الفرعية. ورأى مشارك في المناقشة بأن نظام تعيين رؤساء تلك الهيئات ما زال يفتقر إلى الشفافية، ويسيطر عليه الأعضاء الدائمون لتحقيق أغراضهم الخاصة. وهذا ما يؤدي أحيانا إلى تكليف الأعضاء بلجان لا يكونون مهتمين بها، على الرغم من عدم امتلاكهم لخبرة في ذلك المجال. وأعلن متكلم ثان أن وفده قد اختير رئيسا للجنة لم يكن له اهتمام أو أي خبرة خاصة بهما. وهذا يعني أن عمل اللجنتين قد افتقر إلى النشاط، وهو أمر يدعو للأسف. ووافق مندوب على أن الطبيعة المغلقة التي تتسم بها عملية الاختيار تثير الإحباط وتخدم عادة مصالح الأعضاء الدائمين نظرا إلى تمتعهم بذاكرة مؤسسية. ورأى أحد المشاركين في المناقشة بأنه يجري اتخاذ خطوات صوب زيادة مقدار الانفتاح والديمقراطية والتفاعل في عملية الاختيار. فكل لجنة تحتاج إلى رئيس؛ ولذلك، لا يتسنى دائما اختيار الرئيس الملائم تماما لكل لجنة. وتتطلب

بعض اللجان قدراً أكبر بكثير من العمل مقارنة بغيرها. ولذلك، فإن مسألة القدرة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، وليس فقط مصالح الأعضاء وتفضيلاتهم. واتفق مشارك مع الرأي الذي مفاده أن العملية كانت أفضل في عام ٢٠١٣، ثم قال إنها شهدت قدراً أكبر من التشاور. ومع ذلك، ينبغي أن يفهم أن الكثير من عمل اللجان يشكل أصعب جانب من جوانب ولاية المجلس وقد يكون جديداً تماماً. ولذلك، ينبغي أن تراعى قدرة وفد ما، وكذلك مصالحه. ويمكن أن ينظر في إمكانية إعداد مذكرة أخرى بشأن عملية الاختيار.

كما أعرب عن آراء متباينة إزاء الكيفية التي يتم بها اختيار العضو الذي يتولى صياغة النصوص في ما يتعلق بكل موضوع على حدة. ورأى أحد المندوبين أنه لا يوجد سوى واضع واحد للمسودة الأولى من أفريقيا في ما يتعلق بالمسائل المتصلة بهذه القارة، على الرغم من أن هذه المسائل تشكل ٧٠ في المائة من جدول أعمال المجلس. ويضطلع ثلاثة أعضاء دائمين بدور صياغة النصوص في ما يتعلق بمعظم هذه المسائل. ووافق متكلم آخر على أنه ينبغي أن يكون هناك عدد أكبر من القائمين على صياغة النصوص من بين الأعضاء غير الدائمين، ويتعين زيادة التفاعل في العملية. ولكن من المفروض أن يكون في الإمكان إيجاد أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة. ونقض متكلم فكرة أن يضطلع بدور صياغة النصوص كل من شاء، ثم قال إن هذا الدور لا يُعطى. وأضاف أحد المحاورين أن الاضطلاع بذلك الدور مسؤولية كبيرة، وأن الأعضاء الدائمين الثلاثة يتحملون عبئاً ثقيلاً لدى الاضطلاع به. ثم قال إن عمل وفده مع القائم على صياغة النصوص بشأن حالة تم الوفد كان يسيراً. ولإعطاء كل الأعضاء فرصة الاضطلاع بذلك الدور، اقترح إضافة منصب واضع مسودة أولى بديل. واتفق مشارك على أنه قد أُحرز بعض التقدم في إضفاء قدر أكبر من المرونة على عملية الاختيار، واقترح أن يلجأ القائمون على صياغة النصوص التقليديون إلى عضو غير دائم، ويفضّل أن يكون من المنطقة المعنية، من أجل الحصول على المشورة والخبرة.

الهيئات الفرعية

أشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أنه من بين الهيئات الفرعية البالغ عددها ٢٢ هيئة، تعالج ١٣ هيئة منها مسألة نظم الجزاءات، ويشكل عملها بسبل شتى الطريقة التي ينفذ فيها المجلس قراراته من خلال تدابير الرصد والإبلاغ والامتثال. وبما أن ذلك كثيراً ما يستتبع إنشاء آليات تنفيذ على الصعيد الوطني، فإن حجم الاستفسارات الواردة من الدول الأعضاء قد يكون كبيراً جداً. فقد تكون مهام بعض اللجان أكثر صعوبة من بعضها الآخر، لكن في المحصلة، يسفر عمل الهيئات الفرعية عن اتخاذ نحو ٦٠٠ مقرر

في السنة. ويؤثر العديد من هذه المقررات في حياة الناس العاديين، مثل حظر السفر والقيود المالية، لذا قد يكون هناك قدر كبير من الاهتمام من قبل المجتمع المدني بهذا العمل. وأضاف متكلم آخر أنه على الرغم من أهمية العمل الذي تقوم به الهيئات الفرعية، فإن الأعضاء لم يستفيدوا كثيراً من بنود جدول الأعمال بشأن الهيئات الفرعية.

وعلى الرغم من تحقق قدر من التحسن مؤخراً، فإنه يقال إن الأعضاء الجدد لا يزالون بحاجة إلى مزيد من التوجيه بشأن ما تتطلبه مختلف اللجان والأفرقة العاملة من رؤسائها. وقدم أحد المندوبين وصفا لجدول الأعمال والأنشطة البعيدة الأثر التي يضطلع بها الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك نظره في التكنولوجيات الجديدة. وأشار متكلم آخر إلى أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى ما برح يتولى النظر في تسليم رئاسة الهيئات الفرعية، ثم اقترح أن تنظر شعبة شؤون مجلس الأمن في إمكانية إصدار كتيبات عن دور رؤساء اللجان، والمتطلبات الخاصة التي تقتضيها رئاسة لجان الجزاءات، وعبء العمل النسي الذي تضطلع به كل هيئة فرعية. وأشار مشارك آخر أن شعبة شؤون مجلس الأمن وهيئة رصد أعمال مجلس الأمن عقدا معتكفا لمدة نصف يوم بشأن أعمال لجان الجزاءات لصالح الأعضاء الجدد خلال السنوات القليلة الماضية. وجرى تحديث المبادئ التوجيهية القائمة المتعلقة بتنفيذ الجزاءات.

واستناداً إلى أحد المندوبين، فإنه توجد أوجه تآزر في مجال التنفيذ بين اللجان، منها أسلوب قيامها بتقديم التقارير إلى المجلس وعددها، وهو أمر يدعو إلى مزيد من التمعن. ومن الجدير النظر في إمكانية عقد اجتماع بصيغة آريا في عام ٢٠١٤ للنظر في عمل الهيئات الفرعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات التي تؤثر في عملها. وإذا كان هناك اهتمام بذلك، فإن وفد بلده قد يرضى ذلك.

وتناول عدة مشاركين العلاقة بين رؤساء اللجان والقائمين على صياغة النصوص. وعلق أحد المندوبين قائلاً إن التنسيق بين رئيس اللجنة والقائمين على صياغة النصوص هام وسهل التحقيق، وقال إن ذلك قد أثر كثيراً في حالة اللجنة التي يعمل بها، حيث إنهما تتناول حالات محددة. وذكر محاور آخر أن القوائم على صياغة النصوص ورئيس اللجنة يضطلعان بمسؤولية كفالة أن تنعكس خبرة اللجنة في مشاريع القرارات، وأن ذلك قد يكون وسيلة جيدة لتعزيز التعاون بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

وخلص أحد المشاركين في المناقشة إلى أن ثمة حاجة إلى استعراض مدى فعالية نظم الجزاءات. وقال إنه حسب ما اقترح من قبل فإن من المفيد النظر في الصلات القائمة بين نظم الجزاءات. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون هناك مسائل شاملة مشتركة بين الجزاءات

والمسائل المواضيعية تحتاج إلى المزيد من التفسير. وقد يكون من المجدي أن يجتمع الممثلون الخاصون للأمين العام مع لجان الجزاءات ذات الصلة، وكذلك مع المجلس ككل. وعندما قدمت أول إحاطة مفتوحة بعد ثلاث سنوات حول نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مطلع عام ٢٠١٣، كان اهتمام الدول الأعضاء عالياً جداً.

التوعية

دارت مناقشات حول علاقة المجلس بلجنة بناء السلام أكثر مما دار حول علاقته بأى هيئة أخرى. وقد اقترح بأنه سيكون من المفيد دعوة رئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام عندما يجري النظر في تجديد الولايات. وعلى نطاق أوسع، اقترح مشاركة آخر أن يُنظر في مسألة مشاركة رئيس تلك التشكيلة القطرية عندما يتناول المجلس حالة معينة لأن ذلك الشخص قد يكون أكثر الأفراد قرباً من ما يحدث على أرض الواقع. ومع ملاحظة أن الدور الاستشاري الذي تضطلع به لجنة بناء السلام ليس بارزاً في مداولات المجلس، فقد ارتأى أحد المتكلمين أن المشاركة الثلاثية التي تجمع القائم بصياغة النصوص ورئيس التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام والبلد المعني قد تكون مفيدة أحياناً.

وأكد أحد المشاركين رأياً مفاده أن نموذج علاقة المجلس مع وسائط الإعلام لم يتغير منذ أيام الحرب الباردة. ولا يزال الأعضاء حذرين من وسائط الإعلام والاجتماع المدني، مع أنهما من بين المتطلعين الرئيسيين إلى نتائج المجلس. وقد حان الوقت لأن يبادر الأعضاء بالعمل مع كل من وسائط الإعلام والاجتماع المدني، مع العمل في الوقت نفسه على عدم الظهور بمظهر المتنازل. ومن الممكن الحصول على تغطية إعلامية واسعة، كما كان الحال بالنسبة لجلسة صيغة آريا بشأن الأمن وتغير المناخ. وارتأى أحد المتكلمين أن الأمم المتحدة ليست جيدة في العلاقات العامة، ثم ألمح إلى أن جزءاً من المشكلة يكمن في المجموعة الصغيرة من المراسلين الصحفيين الذين يغطون أنشطة هذه الهيئة الدولية منذ سنوات عديدة، ويكمن الجزء الآخر في إحجام الأعضاء عن العمل مع وسائل الإعلام. ويتمثل أحد أوجه القلق بشكل خاص في عدم تغطية أعمال المنظمة بشأن السلام والأمن جيداً أو أنها غير مفهومة جيداً، وأن هذه مسألة ينبغي معالجتها كجزء من الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس. وأشار إلى أن الأمانة العامة ترسل بانتظام نسخاً من البيانات الصحفية الصادرة من المجلس إلى ٤٠٠٠ وسيلة إعلام في جميع أنحاء العالم. وأشار أحد المندوبين إلى أنه قد تكون للبيانات الصحفية قيمة حقيقية، لكن ينبغي أن يتوخى أعضاء الوفود الحذر إزاء ما يمكن أن يقرأه آخرون من إشارات فيها. فعلى سبيل المثال، قد ينطوي بيان صحفي على استعداد أكبر للانخراط مباشرة في حالة معينة أكثر مما هو في واقع الأمر.

ودارت مناقشات عن علاقة المجلس مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية بقدر أقل مما كانت تدور في حلقات العمل السابقة. وأكد أحد المشاركين على أهمية هذه العلاقات التي ينبغي تطويرها بصورة أكبر. وقد عقد المجلس اجتماعاً رفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون مع تلك المنظمات واعتمد أيضاً بياناً رئاسياً (S/PRST/2013/16) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣) أقر بإسهام منظمة التعاون الإسلامي في أعمال الأمم المتحدة.

الجلسة الثالثة: الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في دورة عام ٢٠١٣

مدير المناقشة:

السفير جيرار آرو

الممثل الدائم لفرنسا

المعلقون:

السفير مسعود خان

الممثل الدائم لباكستان

السفير عبد الرزاق لعسل

نائب الممثل الدائم للمغرب

السفير توفيق موسايف

نائب الممثل الدائم لأذربيجان

السفير كودجو مينا

الممثل الدائم لتوغو

السفير غيرت روزنتال

الممثل الدائم لغواتيمالا

الأفكار المطروحة

تكلم جميع ممثلي الأعضاء المنتهية ولايتهم في المجلس عن فترة ولايتهم بطريقة إيجابية للغاية. فقد وصف أحدهم بلده بأنه ”زبون راضٍ“. وقد أتاحت فترة الولاية فرصة تعلم

جديدة، وعلى نحو ما، تجربة متواضعة، نظراً إلى عدم وجود مجال للخطورة، بسبب التحديات المطروحة على المجلس. وارتأى ممثل ثان لدولة عضو منتهية ولايتها في المجلس، أن الخدمة في المجلس كانت أمراً "بالغ الأهمية" بالنسبة للبلد، فضلاً عن أنها كانت تجربة تعلم عظيمة مثرية ومفيدة على الصعيد الشخصي. وقال متكلم ثالث إنه بعد أن أمضى سنتين "مكثفتين ومثمرتين" في المجلس وجد أنها تجربة "فريدة" و "رائعة". واعتبرها متكلم رابع فرصة مميزة للإسهام بشكل كبير في السلام والأمن في منطقة بلد العضو، وكذلك على الصعيد العالمي. فالعضوية في المجلس ليست مجرد فرصة لإبراز أهمية البلد على الصعيد العالمي، حسب تعليق أدلى به مندوب خامس لدولة عضو منتهية ولايتها. وأضاف أن العضوية أيضاً ميزة ومسؤولية، لأنه لا يوجد غرض للدبلوماسية المتعددة الأطراف أكبر من هدف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ونظراً إلى أن عمل المجلس يؤثر في حياة مئات الملايين من البشر، بمن فيهم النساء والأطفال، فإن الدولة العضو تضطلع بمسؤولية أخلاقية وسياسية يجب أن تفي بها من خلال العمل في المجلس. وهي تجربة ممتعة وتنقيفية، على الرغم من أنها محبطة أحياناً.

وذكر أن مجلس الأمن آخذ في التطور، بل إنه في غضون عامين يستطيع المرء أن يرى تغييرات في الأسلوب الذي يعمل به. فعلى خلاف ما يحدث في الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان، لا يضيع وقت طويل في المجلس حول المسائل الإجرائية، بعد تزايد فعالية المجلس مع مرور الزمن. ومع ذلك فقد تركزت المناقشة بشأن الإصلاح على عدد المقاعد الدائمة، ولم تلتفت إلى الصورة الأكبر. وإذا أراد الأعضاء الدائمون الخمسة ذلك، فقد يحدث، لكنهم لا يريدون ذلك. وعلق أحد المشاركين قائلاً إن التقدم لا يزال جارياً في إصلاح أساليب العمل وأثنى على العمل الذي قام به في الآونة الأخيرة العديد من رؤساء الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى. لكن في الوسع إنجاز المزيد في الشهور والسنوات المقبلة وينبغي القيام بذلك. وتمثل أحد الابتكارات المفيدة، حسب ما ذكره مندوب ثالث، في قيام المجلس بتطبيق الحوارات التفاعلية غير الرسمية التي ينبغي عقد المزيد منها في المستقبل. وشدد متكلم آخر على مدى الفائدة التي يمكن جنيها من اجتماعات صيغة آريا في الوصول إلى المنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية من أجل إجراء مزيد من المناقشات التفاعلية الأكثر عمقاً ونطاقاً حول مسألة ما. وقال المتكلم إن وفده عقد اجتماعات بصيغة آريا على نحو جيد لدى رئاسته للمجلس.

وارتأى أحد المشاركين أن أحد التطورات التي حدثت في المجلس كانت نتيجة تغير طبيعة النزاعات، الأمر الذي أرغم المجلس على التعامل مع قضايا متزايدة التعقيد، مثل الإرهاب، والحرب بين أطراف غير متكافئة، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وتعين على المجلس أن يركز بصورة أكبر على المراحل التي تعقب فترات النزاع، وهي مجالات اختلطت ببعضها بعضاً وأصبح يتعين إيلاء المزيد من الاهتمام إلى مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية. وبدأ المجلس يختبر نماذج جديدة من قبيل حفظ السلام القوي ولواء التدخل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيتم نشر المنظومات الجوية الذاتية التشغيل غير المسلحة - طائرات من دون طيار - هناك قريباً، كوسيلة للسعي إلى تحسين الوعي بالأوضاع وتحديد الأخطار الناشئة التي تهدد المدنيين وحفظة السلام. واستناداً إلى ما قاله متكلم ثان، فإن المجلس يحتاج إلى وضع استراتيجية أفضل للتعامل مع حركات التمرد المسلحة.

التقييم

حقق المجلس نجاحاً كبيراً في حل عدد من النزاعات خلال العامين الماضيين، حسب ما أكده أحد المشاركين، لكن الجمهور يتوقع أن يقوم المجلس بحل جميع النزاعات في ضوء ولايته المفتوحة. وعلى الرغم من أنه حقق نجاحاً نسبياً في تيمور - ليشتي واليمن وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وليبيا، فقد ركز العالم الخارجي بقدر أكبر على أوجه فشله الواضحة، لا سيما في سورية. واتفق دبلوماسي آخر على أن هناك تزايداً في توقعات الجمهور والحكومات، ثم نوه بالتقدم المحرز خلال عام ٢٠١٣ في كل من اليمن والسودان وجنوب السودان ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأظهرت الحالتان الأخيرتان أن التدخل العسكري يكون ضرورياً في بعض الأحيان لتعزيز السلام والأمن. كما أصبح المجلس أكثر انخراطاً في الأزمة المتفاقمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من الخلافات الحادة حول بعض المسائل، فإن روح توافق الآراء لا تزال هي السائدة عادة في المجلس. ويرى متكلم ثالث أنه ينبغي الإشادة بالمجلس لاستجابته السريعة والفعالة في مالي، فضلاً عن استراتيجيته الأوسع نحو منطقة الساحل. وقد كانت الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى خطيرة، لكن المجلس بدأ يركز عليها بشكل مكثف. ومن المشجع أيضاً أن المجلس بدأ يشارك بصورة أكبر في مواجهة التحديات الجارية في العالم العربي ككل. وفي ما يتعلق بفلسطين، فقد يكون استئناف المفاوضات بقيادة الولايات المتحدة آخر فرصة للتوصل إلى سلام دائم، ويؤمل أن يدعم جميع أعضاء المجلس النتائج التي ستمخض عنها. وقال متكلم آخر إن الافتقار إلى إحراز تقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط يشكل أكبر خيبة أمل خلال السنتين الماضيتين للمجلس.

لقد أزهقت أرواح كثيرة في سورية، حسب ما علق به أحد المشاركين، الذي قال إنه ينبغي عدم ادخار أي جهد في تقديم الدعم السياسي اللازم لمفاوضات جنيف، نظراً إلى الآثار التي سيحدثها استمرار القتال في الاستقرار الإقليمي. إن التقدم المحرز في مجال إزالة الأسلحة الكيميائية فيها، من ناحية أخرى، أظهر مدى ما يمكن أن يحققه مجلس الأمن عندما يكون متحداً. وعلى الرغم من أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ إجراءات فعالة وفي الوقت المناسب بشأن النزاع الدائر في سورية، حسب ما علق به متكلم آخر، فإنه تُبذل جهود حقيقية داخل المجلس سعياً إلى إيجاد أرضية مشتركة. فقد تم الاتفاق على ثلاثة قرارات وعدد من البيانات لمعالجة الأزمة في سورية، شملت أبعادها الإنسانية والجهود الرامية إلى إزالة الأسلحة الكيميائية فيها.

ورأى أحد المتكلمين أنه من بين مسارات العمل الثلاثة في المجلس - منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وتسوية النزاعات - تبين أن حفظ السلام هو الأكثر كفاءة. وفي الواقع، فقد أصبح بمثابة العمود الفقري بالنسبة للأمم المتحدة. وقد أحرز تقدم نحو وضع مبادئ مشتركة، على النحو الوارد في القرار ٢٠٨٦ (٢٠١٣). إلا أن المجلس لا يزال يواجه تحديات مستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وجنوب السودان، كما يواجه تحديات هائلة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحتاج المرحلة الانتقالية في أفغانستان إلى مساعدة المجلس بشأن إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكذلك مشاركة أكبر في المجموعة الإنسانية، حتى يعود اللاجئون إلى ذلك البلد. ويجب تحديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بحذر. وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي فقد بدأ المجلس يقر بأن الرد القوي لم يكن كافياً. وقد دعت هذه الحالات أيضاً إلى وضع نهج إقليمي يتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية ويشمل الشواغل السياسية والإنمائية الأوسع نطاقاً، بمشاركة المؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى جانب الأمم المتحدة. ويكمل هذا النهج بروز امتلاك زمام الأمور إقليمياً، لا سيما في أفريقيا، بما في ذلك توفير حفظة السلام من المنطقة في عدة عمليات. وقد يكون امتلاك زمام الأمور إقليمياً جزءاً من الوسيلة الملائمة للبحث عن استراتيجيات الإنهاء التدريجي والخروج. وعلى الرغم من التوافق مع هذا الأسلوب في التفكير، أشار مندوب آخر إلى أن ذلك يشكل معضلة بالنسبة لأعضاء المجلس. فمن ناحية، أصبح من الشائع التأكيد على ضرورة أن يركز المجلس على ولايته الأساسية المتمثلة في السلام والأمن، تاركاً بناء السلام للآخرين، بما في ذلك وعلى نحو خاص لجنة بناء السلام. ومن الناحية الأخرى، تبين التجربة أنه من المستحيل إجراء تمييز واضح بين حفظ السلام

وبناء السلام في تنفيذ قرارات المجلس على أرض الواقع. فلا يمكن للمجلس أن يفوض مسؤولياته إلى لجنة بناء السلام أو إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو إلى أي هيئة أخرى.

وتطرق أحد المتكلمين أيضاً إلى مجموعة من المسائل المواضيعية أو المعيارية المطروحة أمام المجلس. وقال إن كلا من العدالة الجنائية الدولية والتكامل على الصعيد الوطني يمثلان قيمتين مشروعيتين، وسيكون الأعضاء الجدد بحاجة إلى المساعدة على إيجاد أرضية مشتركة بهدف التوفيق بين بعض الاختلافات التي نشأت فيما هاتين القيمتين. ويجري إعادة تعريف شخصية المجلس وفق القضايا، مثل حماية المدنيين، والأطفال والنزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن، التي تتألف منها مجموعة الحقوق.

العلاقات داخل المجلس

مرة تلو الأخرى، وبطرق عديدة شتى، تحدّث المشاركون في المناقشة عن الأهمية البالغة التي تتسم بها العلاقة بين الدول الأعضاء ذاتها وبينها وبين أصحاب المصلحة الرئيسيين على حد سواء. وطلب أحدهم من الأعضاء الجدد أن يتوقعوا أجواء ودية، حيث إن المجلس مكان "مريح" يُنادى فيه الجميع باسمهم الأول. وبصورة عامة، فإن الأعضاء الخمسة الدائمين يكونون على قدر كبير من الفائدة في مجال توفير الدعم عندما تقتضي الحاجة، كما يحدث عندما يتسلم أحد الوفود رئاسة المجلس للمرة الأولى. ويمكن التعويل على تلك المساعدة. وأكد آخر على مدى أهمية الاحترام المتبادل والشعور بالمودّة من أجل حسن سير عمل المجلس. وبالمثل، فقد أشاد مشارك آخر بروح التعاون التي تسود المجلس، مشيراً إلى وجود جهد حقيقي يرمي إلى الحفاظ على علاقات شخصية جيدة، حتى عندما تكون الروابط السياسية متوترة. وينبغي عدم الخلط بين هذين الأمرين. وأضاف أن الأعضاء الدائمين يتمتعون بمزايا عديدة - الذاكرة المؤسسية، والحضور الدبلوماسي العالمي، ومصادر معلومات أوسع بكثير، وقدرة أكبر على المساعدة في تنفيذ قرارات المجلس، من بين أمور أخرى - لكنهم لا يبدون تحيزاً إزاء الأعضاء غير الدائمين ولا يفرضون ما يحدث في المجلس. ويمكن أن يكونوا منفتحين جداً بشأن تبادل المعلومات. ويدركون بصورة عامة أن الأعضاء غير الدائمين يجلبون إلى المجلس مزايا أساسية، مثل وجهات نظر جديدة، وتجربة فريدة وخبرة محلية وإقليمية واتصالات قيّمة. وقد يجلب الأعضاء المنتخبون أيضاً اهتماماً مركزاً على مسائل مواضيعية معينة، بما في ذلك خلال فترات رئاستهم للمجلس.

واقترح أحد المندوبين أنه قد يكون من الأفضل النظر في العلاقة القائمة بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بطريقة عملية هادئة. وقد منح الميثاق امتيازات العضوية الدائمة وحق النقض. فقد أتاحت الامتيازات للأعضاء الدائمين اكتساب معرفة عميقة بقضايا

وإجراءات المجلس. وفي هذا السياق، فإن شخصية كل سفير دولة عضو غير دائم قد تحدث فارقاً كبيراً. فقد يعملون من أجل إدخال المزيد من الإصلاحات على أساليب العمل، لأن العديد من الأعضاء غير راضين عن الوضع الراهن؛ وكانت هناك نهج مختلفة بين الأعضاء الدائمين، وهي عملية مستمرة. وتتاح لكل عضو من الأعضاء غير الدائمين فرصة للتأثير، فضلاً عن التزام بالسعي إلى إحداث تغيير. وفي المشاورات، يرحب عادة بالمقترحات البناءة التي يقدمها الأعضاء غير الدائمين وتحظى بدراسة جدية. وعندما ينقسم الأعضاء الدائمون، يستطيع الأعضاء غير الدائمين القيام بدور أساسي في بناء الجسور بينهم. وبدأت تتزايد أهمية الهيئات الفرعية وأصبحت تمثل فرصاً للدول غير الأعضاء للمساهمة في المسائل ذات الأهمية الحقيقية. وينبغي للأعضاء غير الدائمين اغتنام الفرص وأخذ المبادرة، كما فعل وفد المتكلم بشأن مسألة ذات أهمية بالنسبة لبلده. وثمة شعور قوي بالزمالة بين جميع الممثلين في المجلس - سواء أكانوا أعضاء دائمين أم غير دائمين - وتنشأ صداقات حقيقية خلال الفترة. وبانفتاح أكبر، تنحو هذه العلاقات الإنسانية إلى النمو.

وعلى الرغم من أن فحوى مناقشة العلاقات بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين متفائلة بصورة عامة، فقد علق معظم المتكلمين على الكيفية التي يعقد بها هيكل المجلس المؤلف من طبقتين هذه العلاقات. ووصف أحد المتكلمين هذا الهيكل بأنه "مزعج للغاية"، ثم أكد على أن أوجه التفاوت الهائلة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين هي التي تشكل إلى حد كبير طبيعة وعملية اتخاذ القرارات داخل المجلس. وإن وجود حق النقض، حتى وإن لم تكن الحاجة تستدعي إليه، يؤثر في كيفية اتخاذ القرار بصورة عميقة. إن الوجود الدائم للأعضاء الخمسة الدائمين والذاكرة التاريخية التي يوفرها ذلك الوجود يتسمان بأهمية كبيرة، ولدى هؤلاء الأعضاء أيضاً ميزة شبكات السفارات والمصالح والشركاء على الصعيد العالمي. إن الدول الأعضاء التي لا تكون سعيدة في العمل في ظل هذا الترتيب غير الديمقراطي ينبغي ألا تنضم إلى المجلس، لكن ذلك قد لا يكون أفضل طريقة لرؤية المجلس وعمله. فهناك الكثير الذي يمكن للأعضاء غير الدائمين تحقيقه خلال فترة عضويتهم في المجلس. نعم، إنه جهاز يعتره عيب خطير، لكنه الجهاز الوحيد المتاح للمجتمع الدولي. ويتمثل الخيار الوحيد في زيادة فعالية أدائه بأكبر قدر ممكن.

وفي بعض الأحيان يُعامل الأعضاء غير الدائمين معاملة مواطنين من الدرجة الثانية في المجلس، حسب ما علق به مشارك آخر الذي قال إنه لا توجد لدى المجلس آلية للحفاظ على سجل عمل هؤلاء الأعضاء بمجرد مغادرتهم المجلس. ولا يحظى ما يقدمه الأعضاء غير الدائمين من إثراء لعمل المجلس من خلال ما يقدمونه من وجهات نظر بالتقدير دائماً،

على الرغم من أن تبدّل الأعضاء غير الدائمين كل سنة يضمن مجموعة جديدة من الأفكار والمصالح. وأشار أحد المتكلمين إلى أن الأعضاء الدائمين يناقشون أحياناً نصاً يجري التفاوض عليه من دون الحصول على تعليقات الأعضاء المنتخبين الذين يصبح أمامهم خيار وحيد وهو "إما أن تأخذه أو تتركه". والأسوأ من ذلك، هناك حالات أخذ فيها الأعضاء الدائمون النتائج إلى الجمهور أو إلى وفود أخرى قبل تقديمها إلى الأعضاء المنتخبين. وعندما يُترك العضو خارج هذه الدائرة هكذا، فإنه يتعذر عليه تفسير الأمر لعاصمة بلده. وبالمثل، لاحظ محاور آخر، أن للأعضاء الدائمين القدرة على الضغط على عاصمة أحد الأعضاء لتحقيق غايتهم حول المسائل المعروضة على المجلس. وعلق ثلاثة من المشاركين على الممارسة المتمثلة في تكرار صياغات متفق عليها سابقاً في مشاريع قرارات جديدة. ورأى أحدهم أن هذه وسيلة يتبعها الأعضاء الدائمون للحفاظ على صيغة كانوا قد وافقوا عليها في الماضي دون الأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة أو وجهات نظر الدول غير الأعضاء التي لم تشارك في المفاوضات السابقة. واتفق آخر على القائمين على صياغة النصوص يستخدمون أحياناً هذه الممارسة لمنع حدوث أي تغيير في النهج الذي يتبعه المجلس في بعض المسائل. وعلى الرغم من الإقرار بأن الصياغة السابقة ينبغي ألا تعتبر مقدسة وأنه ينبغي إعادة النظر في الصياغة من وقت لآخر، فقد شدد متكلم ثالث على أن الجميع لا يزالون ملتزمين بلغة القرارات السابقة الصادرة عن المجلس.

وشدد عدة مشاركين على أن نجاح المجلس يتوقف على تحقيق توافق في الآراء بين الأعضاء الدائمين. لذلك أكد أحد المشاركين على أن هناك عنصراً أساسياً بالنسبة للأعضاء غير الدائمين يتمثل في عملية بناء التوافق داخل المجلس، ويعتبر ذلك جزءاً من المسؤولية الجماعية الواقعة على كاهل جميع الأعضاء. ومن الناحية النظرية، يمكن للأعضاء المنتخبين العشرة ممارسة تأثير حاسم إذا عملوا معاً واتخذوا مواقف مشتركة. إلا أنهم نادراً ما يفعلون ذلك، لأن لديهم، شأن الأعضاء الدائمين، مصالحهم ووجهات نظرهم الفردية.

الدروس المستفادة

يقدم الأعضاء المنتهية ولايتهم مجموعة من الدروس المستفادة إلى الأعضاء الجدد. وتشمل النصائح التي قدموها عدة نقاط منها ما يلي:

- استفد استفادة تامة من فترة السنتين في المجلس لأنها تمضي بسرعة كبيرة.
- اكتشف أحد المجالات وحدده في وقت مبكر وامض فيه. واعمل على أن تصبح مصدر المجلس في مجال الخبرات والتحليلات بشأن بضع مسائل تم بلدك، سواء

أكانت حالات قطرية معينة أم مواضيع أوسع نطاقاً. ومن بين المجالات التي ترك الأعضاء المنتهية ولايتهم بصماتهم عليها عمليات حفظ السلام، وسيادة القانون، وحماية المدنيين والسلام والأمن في أفريقيا، ومنطقة الساحل، والشرق الأوسط.

- هناك مجال لمتابعة الأهداف الخاصة بك، لكن تأكد من معرفتها منذ البداية.
- قد تتيح المناقشات المواضيعية مجالاً سياسياً، كما هو الحال في اجتماعات صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية.
- ابحث عن فرص لإحداث فرق. ففي ٩٠ في المائة من الوقت يكون الأعضاء الدائمون على اتفاق ولا تستطيع أن تحدث تأثيراً كبيراً، لذلك ابحث عن العشرة في المائة الأخرى، عندما تكون هناك حاجة إلى صوتك ورأيك ويحظيان بالتقدير.
- اعمل في مجال العلاقات الشخصية على مستويات عديدة: داخل المجلس؛ ومع الدول غير الأعضاء في المجلس؛ ومع المجموعات الإقليمية؛ ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ وضمن بعثة إحدى الدول الأعضاء؛ وداخل عاصمة ووزارة إحدى الدول الأعضاء؛ ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ومع وسائط الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، فهي جميعها هامة. إن الحفاظ على العلاقات المثمرة مع طبقات عديدة من أصحاب المصلحة هو جوهر الدبلوماسية المتعددة الأطراف.
- افتح أبوابك أمام المنظمات غير الحكومية، خاصة إذا كانت لديك بعثة صغيرة.
- نسق بشكل وثيق وباستمرار مع أعضاء المجلس الآخرين من منطقتك. أطلع الأعضاء الجدد من منطقتك على التطورات، جزئياً للسعي إلى كفالة درجة معينة من الاستمرارية.
- تعرف على الأمانة العامة في العديد من المستويات. اعتمد عليها في الحصول على المشورة ذات الخبرة، خاصة مع اقتراب موعد رئاستك للمجلس. فهي الأساس الذي تقوم عليه المنظمة. توجه خاصة إلى شعبة شؤون مجلس الأمن من أجل الحصول على الخبرة والذاكرة المؤسسية التي لا نظير لها.
- إن نجاح الممثل الدائم يعتمد بشكل كبير على جودة العاملين في تلك البعثة. يجب الاستعانة بموظفين ذوي خبرة ومدربين جيداً، واستعد للعمل مقدماً لأن عمل المجلس فريد من نوعه.

- اختر خبراءك بعناية وراقب عملهم بانتظام لأن هناك ميلاً نحو وضع السياسات من القاعدة إلى القمة. فعادة لا يقوم السفراء بالتفاوض على النصوص، ومع ذلك فإنهم مسؤولون عن التنفيذ الدقيق للسياسة الوطنية. ونادراً ما يجتمع الممثلون الدائمون كفريق.
 - اتصل بانتظام ونسق بشكل وثيق مع وزارتك، جزئياً لمنح الأعضاء الآخرين مجالاً أقل للانخراط في تكتيكات التقسيم.
 - استعد جيداً سلفاً لترأس المجلس واعمل بصورة وثيقة مع العواصم بشأن ذلك، لا سيما إذا كانت هناك مناسبات رفيعة المستوى.
 - اقبل عروض تقديم المعلومات من الأعضاء الدائمين - فقد تكون مفيدة - لكن ابحث أيضاً عن مصادر بديلة للمعلومات. توجه إلى المنظمات الإقليمية والمراكز الفكرية والمنظمات غير الحكومية والأمانة العامة. ويعد تقرير مجلس الأمن مصدراً مفيداً جداً في هذا الصدد.
 - أقم علاقات مع عدد أكبر من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال المجموعات الإقليمية والثنائية. لأنك سرعان ما ستندمج إليهم.
 - قدم إحاطات إعلامية لمجموعتك الإقليمية بشكل منتظم ومتكرر. وحاول أن تعكس وجهات النظر الإقليمية. لكن تذكر أنه في إطار ميثاق الأمم المتحدة يتم انتخاب أعضاء المجلس بشكل فردي وليس على أساس ممثلين لمناطق.
 - تجنب السخرية - أحد الأعضاء الدائمين يدعي أنه يحتكر ذلك المجال - وتعامل بروح الزمالة.
- وتحدث أحد المشاركين عن المفارقات الظاهرة: أنه على الرغم من جميع النقائص وعدم المساواة في المجلس، فقد اعتبر جميع الأعضاء المنتهية ولايتهم أن عضويتهم في المجلس كانت مثمرة للغاية، وفي المحصلة، كانت تجربة إيجابية. وفي حين أن الدائرة الأوسع من أعضاء الأمم المتحدة ينحون إلى انتقاد المجلس، فإنهم يحرصون كثيراً على انتخابهم كأعضاء في المجلس. وطالما استمرت هذه المفارقات، فإن الحافز نحو إصلاح تشكيلة المجلس سيبقى قاصراً عن المطلوب. واستناداً إلى تجربة السنتين الماضيتين، سيكون المتكلم أكثر حذراً في المستقبل بشأن تفضيل إجراء إصلاحات عميقة في المجلس خشية إلحاق ضرر. بما يقوم به من عمل هام.